الفصل الرابع

تجارة فى التعليم أم تجارة بالتعليم ؟

مقـــــــــــدمـــــــة :

التجارة نشاط اقتصادى يعد جزءا أساسيا لاستمرار الحياة المجتمعية ، فهى تقـــوم بالدرجة الأولى على تبادل المنافع بين البشر ، حيـث يختلـف النـاس فـى قدراتهـم ومهاراتهم ومن ثم أعمالهم وما يترتب عليها من إنتاج ، مما يجعل الجميع فى حاجـة إلى بعضهم بعضا ، وقد تنبه إلى هذا الفلاسفة والمفكرون منذ عصور قديمـة ، وفـى مقدمة هؤلاء فيلسوف اليونان الشهير أرسطو ، وأكد على ذلك أيضا فيلسوف التـاريخ المبدع عبد الرحمن بن خلدون ٠

والتعليم أحد الأنشطة الإنسانية التى تتكلف إنفاقا ، وإذا كانت الدولة كثيرا ما تكفلت بتحمل هذا الإنفاق ، لكنها فى كثير من المجتمعات ، وخاصة فى العصر الحديث لم تعد تستطيع أن تتحمل هذه التكلفة وحدها ، خاصة وأنها تتزايد بصفة مستمرة ، فكان مـن جراء ذلك دخول القطاع الخاص كى يسهم فى ذلك لا على سبيل " الخيريـة " ، وإنمـا باعتبار التعليم – من زاوية ما – مشروعا استثماريا بالنسبة لصاحب رأس المـال ٠ ولم يكن الأمر كذلك منذ قرون ، فقد كانت هناك جهود " خاصة " فى مجـال التعليـم ، وكان الطابع الغالب عليها هو الطابع " الخيرى" الذى يدفع صاحب رأس المال إلـى أن ينفق على التعليم من ماله دون أن ينتظر عائدا عليه ٠

تلك إذن حقائق أصبحت معروفة لنا جميعا ، لكن أن يتحول أمر التعليم إلى تجـارة به ، فهذا شأن آخر ، فالتجارة به وليس التجارة فيه تعنى التعامل معه على أنه مجرد سلعة ، مثل السلع المادية الأخرى ، بغض النظر عن أبعاده الإنسانية والقومية ، وهى لحمته وسداه فى واقع الأمر ٠ التجارة بالتعليم تعنى الاستغلال المادى البشع ، وتعنـى

افتقاد الشروط الأساسية الواجب توافرها حتى يمكن للتعليم أن يؤكد ما هو مطلوب منه ، وفيما سوف نعرضه هنا مما جاء فى صحفنا عن التعليم الخاص فى مرحلة ما قبل التعليم الجامعى ، نحاول أن نجيب من خلاله : هل ما يحدث فى التعليم المصرى هو تجارة فى التعليم أم تجارة به ؟

بـــــدايـــــات

وأول ما نجده هنا هو تلك الصفحة الهامة الطريفة التى حررها د٠ يونان لبيب رزق فى الأهرام ، العدد الصادر فى ١٩٩٨/٦/٢٥، فى بابه الشهير " ديوان الحياة المعاصرة " ، حيث يعرض لنا بعضا مما كان الأهرام ينشره متعلقا بالتعليم الخاص ، مدعما هذا ببعض المصادر التاريخية الأخرى المتصلة ٠ وهنا نجد أن ما جاء من إحصاء يكشف لنا كيف أن الجهد الخاص فى التعليم كان يفوق الجهد الرسمى إلى حد كبير ، فقد كتب اللورد كيتشنر ، المعتمد البريطانى فى تقريره عن أحوال مصر عام ١٩١٣ ، يقول أن عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية فى ذلك العام بلغ ٦٦٢٨ طالبا ، منهم فقط ١٦٣٠ من المدارس التابعة لنظارة المعارف والتى كانت تسمى بالمدارس الأميرية ، و٤٠٠٥ من المدارس الخصوصية ، و٩٩٣ من الذين درسوا فى بيوتهم ، والذين كانوا يوصفون بطلاب من منازلهم ٠وأشارت الإحصاءات كذلك إلى أن عدد أبناء المدارس الخصوصية قد ناهز ٢٥٠٪ من عدد طلاب المدارس الأميرية ٠

بالنسبة للمتقدمين للشهادة فى ذات العام كان الأمر مختلفا ، ٥٢٣ من المدارس الحكومية مقابل ٣٠٩ من المدارس الخصوصية ٠

ويفسر الدكتور يونان بأن هذا سببه إلى أمرين ، أولهما ما يتطلبه ذلك التعليم من كوادر متميزة من المعلمين ، وهذا كان أمرا عسيرا ، الثانى ، ما تتطلبه برامج التعليم الثانوى من كفاءات لم يكن من السهل الحصول عليها ، واستند مؤرخنا الكبير إلى مقال نشره الأهرام يوم ٧/أبريل ١٩١٣ يشكو فيه كاتبه من التضخم الكبير لبرامج التعليم الثانوى ٠ وهذا التفسير يحتاج منا إلى وقفة ٠٠

فأولا ، كان من المتصور أن يقبل أبناء الناس على المدارس الحكومية الابتدائية أكثر من إقبالهم على الخصوصية ، نظرا لما هو متوقع من أن يكون تعليم الحكومة أقل تكلفة لولى الأمر من التعليم الخاص ، لكن الواقع كان العكس ، فقد كانت سياسة الاحتلال البريطانى الصعود المستمر بمصروفات التعليم حتى تعجز معظم الشرائح الاجتماعية عن أن تلحق أبناءها بمدارس الحكومة . وفى المقابل ، كانت الحركة الوطنية تتعامل مع التعليم باعتباره قضية وطنية وليس قضية تجارية ، بمعنى إقبال متزايد من المواطنين وذوى الشأن على تكوين جمعيات خيرية تقدم الخدمة التعليمية بأسعار أقل مما تقدمها الحكومة .

وقد عاد د.يونان فى مكان آخرليشير إلى هذا التفسير بقوله أن التعليم الخصوصى قد نجح فى إفساد السياسة الاحتلالية التى أفضت إلى تقزيم التعليم الحكومى خلال السنوات اللاحقة على عام ١٨٩٤ بسبب سياسات التقشف المالى التى اتبعتها لسداد الديون المصرية والتى أنهت معها نظام المجانية الذى طالما تمتع به الطلاب المصريون حيث أصبحت مصروفات المدارس الأميرية أكبر كثيرا من مصروفات المدارس الخصوصية التى شاع وصفها " بالأهلية " .

وإذا كان تفسيرنا هذا صحيحا فلم لم يصدق على التعليم الثانوى ؟

هنا يمكن الاعتماد على التفسير الذى أورده د.يونان ، فالجمهرة الكبرى من التلاميذ ، وخاصة الفقراء ، وبعضا من أوساط الناس ، كانوا يكتفون بالحصول على الشهادة الابتدائية ، التى كانت تعتبر فى ذلك الزمن " أملا كبيرا ؟ يستطيع حاصلها أن يحصل بها على وظيفة حكومية ترفع مكانته بين الناس لأنه سوف ينضم بذلك إلى فئة " الأفندية " ، ثم إن الأسرة المصرية كانت تنتظر أن يتخرج ابنها بسرعة كى يعين ويساعد على تكاليف المعيشة ، وقل منها من كانوا يستطيعون الصبر على تحمل طول مدة التعليم إلى نهايته .

وقد انتقد اللورد كرومر أول معتمد للاحتلال البريطانى فى مصر المدارس الخصوصية فى تقريره لعام ١٩٠٤ محاولا أن يلقى عليها اللوم بأنها تقدم برامج

مماثلة تماما لما تقدمه المدارس الحكومية من غير أن تنظر إلى الاحتياجات الحقيقية للبلاد ، ولا إلى مستقبل التلاميذ ، وحجة كرومر مردود عليها من ناحيتين : الأولى أن سياسة الاستعمار الإنجليزى هى التى حصرت هدف التعليم فى تخريج فئة قليلة من الموظفين تسد بها حاجة بعض المصالح الحكومية من صغار الموظفين ، أما كبارهم فقد كانوا فى كثير من الأحوال من الأجانب والمتمصرين ، فضلا عن حالة التخلف الرهيبة التى ساعد الاحتلال على تأصيلها بحيث لا تفتح آفاق جديدة للتنمية تستوعب أعدادا متزايدة من المتعلمين ٠

الأمر الثانى هو ما ذكره مؤرخنا من أن المدارس الخصوصية كانت مضطرة لأن تماثل برامجها برامج الوزارة حتى يستطيع تلاميذها أن يتقدموا إلى امتحاناتها التى هى البوابة الحقيقية للحصول على شهادة معترف بها ، وإلا فكيف يمكن أن " يتوظف " الخريج وقد كانت الوظيفة الحكومية هى الطريق الوحيد على وجه التقريب للعمل ؟

لكن الحق الذى ينبغى أن يقال أن حالة التعليم فى كثير من المدارس " الأهلية " لم تكن جيدة ، ما دام التمويل ضعيفا ، والمدرسون الذين كانوا يعملون بها ، فى معظم الأحيان لم يكونوا على المستوى المطلوب ، من هنا فإن نتائج الامتحانات كانت تجىء غالبا فى صالح تلاميذ المدارس الحكومية ، وينشر د٠يونان نموذجا لذلك نفس التقرير المشار إليه سابقا لعام ١٩١٣ فعدد الذين جازوا امتحان شهادة الدراسة الثانوية من تلامذة مدارس الحكومة بلغ ٦١٪ ، لكن الذين جازوا الامتحان من سائر التلامذة لم يكن إلا ١٧٪ ، وإن كنا نلفت النظر إلى وجود نسبة كبيرة من طلاب " المنازل" الذين يرسب منهم عدد أكبر ٠

وينشر المحرر مقتطفات من شكاوى تلاميذ راسبين يطلبون فيها الرأفة ، لكن أهم ما يستوقفنا فيما نشره مؤرخنا إشارته إلى أمر خديوى يقول إنه صدر قبل عام ١٩١٣ بأربع سنوات ابتدع شهادة المعادلة لساقطى البكالوريا ليمتحنوا فيها على ثلاثة شروط : أن يكونوا قد حصلوا على ٤٠٪ من مجموع الدرجات المقدرة لجميع المواد ٠ ألا تكون درجتهم فى أية مادة من المواد التى امتحنوا فيها صفرا ٠ وأخيرا أن يكونوا قد حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية قبل أربع سنوات ٠ والحق أننا كنا نأمل من

مؤرخنا مزيدا من البيانات خاصة بهذه الشهادة حيث لا يوجد ذكر لها فى الكثير من الكتابات المؤرخة للتعليم فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ٠

وفى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ الخاص بشأن شهادة الدراسة الثانوية (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٣) ، وملحق به القرار الوزارى رقم ١٧٤٨ بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون ، جاء فى المادة الثالثة " امتحان شهادة الدراسة الثانوية على قسمين ، ولا يدخل أحد فى امتحان القسم الثانى إلا بعد سنتين من نجاحه فى امتحان القسم الأول ما لم يأذن ناظر المعارف العمومية بإذن خاص ومشتمل على الأسباب ٠ تكون اختبارات القسم الأول التى قررتها نظارة المعارف العمومية لفرق السنتين الأولى والثانية ببروجرام التعليم الثانوى ٠ تشتمل اختبارات القسم الثانى على فرعين : فرع الآداب وفرع العلوم ، وتكون لكل فرع فى مواد بروجرام التعليم الثانوى المقررة له بفرق السنتين الثالثة والرابعة " ٠

وقد أدت المناقشات التى حدثت بخصوص التعليم الأهلى إلى التفكير فى إصدار قانون يضبط عملية افتتاح مدارس خاصة ، فقد أشار د٠يونان إلى أنه فى يوم ١٧مارس عام ١٩١٣ نشرت الأهرام المذكرة التى قرر المجلس الأعلى لنظارة المعارف على ضوئها إصدار قانون المدارس الخصوصية ، وكانت بالغة الأهمية فى تاريخ التعليم الخاص فى مصر بحكم ما تضمنته من عرض تاريخى عن هذا التعليم خلال ربع قرن سابق ٠

فقد لفتت المذكرة الانتباه إلى أن المدارس الخاصة التى انتشرت " كثير منها لا تجرى عليه أية مراقبة من قبل الحكومة حتى أن أغلبها يقام فى أماكن غير متناسبة مع الغاية التى أنشئت من أجلها ، ولم يعن فيها البتة بأمر البيئة التى تقع فيها ولم يراع فيها القواعد الصحية نفسها حتى لقد تضر فى بعض الأحايين بنمو أجسام التلاميذ ضررا بليغا "

أما بالنسبة للمعلمين القائمين بالتدريس فى هذه المدارس فقد قالت عنهم المذكرة :" كثيرا ما يكون القائمون على تعليم التلاميذ وأخذهم بوجوه التربية غير حاصلين على

شهادة تؤهلهم لما هم آخذون فيه متجردين عن كل كفاءة للقيام بمهمتهم " . وقالت أيضا بأنه قد يكون من بين هؤلاء الذين يتصدرون لمهنة التعليم ويزجون بأنفسهم بين زمرة المربين من يضعف الرأى بهم ومنهم من لا يعتبرون معاهدهم إلا مشروعات تجارية يقدر قدرها عندهم بما تخرجه لهم من أسباب الربح " .

وأشار مؤرخنا إلى أن الحكومة كانت تدفع لبعض المدارس الخاصة إعانات مالية ، تحصل بمقتضاها على وصف هام وهى أنها مدارس " معترف بها " ، ومثل هذه العبارة كانت ترفع من القيمة الأدبية ، بل والمادية للمدرسة ، لكن فى مقابل ذلك كان على المدرسة المعانة أن تخضع لمراقبة الوزارة من حيث توافر بعض الشروط التى تشير إليها لوائحها ، فمنها شروط مادية ، تتعلق بحالة المكان وموقعها ومساحتها وموافقتها من الوجهة الصحية وعدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم فيها ، وشروط أدبية : مثل ، الشهادا العلمية التى تطلب من القائمين بالتعليم أو المكلفين بالملاحظة والضمانات الأدبية " التى يستقيم بها الاطمئنان إلى كمال سيرهم وحسن سلوكهم "

ومن المحزن حقا ما لاحظه مؤرخنا الكبير من استثناء المذكرة لمعاهد التعليم التى أنشأتها الإرساليات الأجنبية الدينية ، وكذلك تلك المدارس التى أسستها حكومات أجنبية ، فهذه كلها كانت " دولة داخل الدولة " لا تجروء الحكومة المصرية على الاقتراب منها تفتيشا ومراقبة ، بحكم قانون الامتيازات الأجنبية الذى كان سائدا ، وبررت المذكرة استثناء المدارس الأجنبية " لأنه من المؤكد أن تلك المعاهد متوافرة فيها جميع أسباب النظام سواء ما يدخل منها فى شروط الإنشاء المادية أو الموظفين المعهود إليهم بالتربية والتعليم فيها " ، لكن ماذا عما يتم تعليمه بالفعل لأبناء المصريين ؟ لقد أغفلت المذكرة الإشارة إلى هذا !

ومع ذلك فإن مواطنا قد كتب – فيما نقل د.يونان – " فلو كانت المدارس الفرنسوية والإنكليزية واليونانية لا تعلم غير افرنسيين وإنكليز وأروام لما كان لنا حق نطالبها به ، غير أنها بفضل ما لها من الميزة على المدارس الأميرية يرسل لها الوطنيون أولادهم " ، فهى من أجل هذا يجب أن تخضع لما تخضع لها عموم المدارس المصرية من التوجيه والمراقبة .

أما د٠لويس عوض فقد كان قد كتب مقالا طويلا بـــأهرام ١٩٨٦/٨/٢٣بعنـــوان " انتبهوا أيها السادة " عن جوانب متعددة فى المسألة التعليمية ، يهمنا منها ما يتصـــل بالتعليم الخاص ، والغريب أنه يورد معلومة لا نجد لها أثرا فى وثائق التعليم ، إذ يقول أن الدولة قد ألغت التعليم الأهلى وأممته فى وزارة الوفد ٤٢-١٩٤٤ ٠ وربما يعد كلام الكاتب صحيحا إلى حد كبير بالنسبة لوزارة الوفد الأخيرة ٥٠-١٩٥٢، فقد أصدرت فى ديسمبر ١٩٥٠ قانونا حول جميع المشتغلين بالمدارس الحرة إلى الكادر الحكومى ٠

كذلك أدخل على وضع أكثر هذه المدارس تغيـــير جوهـــرى منـــذ تقريـــر مجانيـــة التعليمين الابتدائى والثانوى، فقد قبلت معظم المدارس الحرة بتطبيق نظـــام المجانيـــة على تلاميذها ، وفى مقابل ذلك تقوم وزارة المعارف بتسديد نفقاتها وتصـــرف الكتـــب والأدوات اللازمة للمدرسة والتلاميذ وتدفع إيجار مبنى المدرسة ، كما أنها تدفع مبلغـــا سنويا لصاحب المدرسة عن كل فصل من فصولها ، هو بمثابة تعويض لها عما كـــان يربحه منها قبل تطبيق نظام المجانية فيها ، وبذلك أصبح الحـــد الفـــاصل بيـــن هـــذه المدارس الحرة المجانية وبين المدارس الحكومية حدا رقيقا يصعب تمييزه ٠ ولعل هذا - ربما - ما دعا كاتبنا أن يصف هذا بأنه تأميم للمدارس الأهلية ٠

ويشير كاتبنا إلى ما يفيد أن المدارس الأهلية كانت غاية فى التردى إلى الدرجة التى لم يأسف عندها أحد فى ما قبل ثورة ٥٢ على ما أسماه د٠لويس " ضم مختلف مختلف المدارس الأهلية إلى وزارة المعارف " ولم يكن ما حدث ضما بقدر ما كان تقريبا مـــن درجة تكافوء الفرص للتلاميذ بين التعليمين الحكومى والأهلى ٠ وقد غالى كاتبنا فـــى تقديم صورة كئيبة للمدارس الأهلية ، حيث كان كاتب هذه السطور فى إحدى المـــدارس الأهلية فى أول الخمسينات ولم يكن هذا الوصف مما ينطبق على هذه المدرسة ، ولـــم تكن هذه المدرسة من المدارس المرموقة ، إذ يؤكد د٠لويس أن هذه المدارس كـــانت المأوى الذى يستوعب الطلبة الفاشلين فى الدراسة ممن لفظتهـــم مـــدارس الحكومـــة لتكرار رسوبهم أو لسوء خلقهم أو لكبر سنهم ويستوعب الطلبـــة الفقـــراء الأوســـاط العاجزين عن دفع رسوم الدراسة فى مدارس الحكومة ويستوعب الطلبـــة المشـــتغلين بالسياسة ممن فصلتهم مدارس الحكومة ٠

أما بالنسبة للتعليم الأجنبى ، فالموقف ، فيما يشير د٠لويس ، كان مختلفا ، لقد كانت هذه المدارس تنقسم ما بين علمانية ودينية ، ومثالها كليات فيكتوريا (النصر) ومانور هاوس بالزمالك ومدرسة الإرسالية الإنجليزية (السلام) ومدارس (الليسيه) الحرية وسان مارك ومدارس الفرير والجوزويت والميردى دييه والساكر كير والبون باستير ونوتردام والفرنسيسكان والمدارس الألمانية والإيطالية ٠٠ الخ عدا ما كان هناك من مدارس أمريكية ٠

ويعترف لويس عوض بأن أكثر هذه المدارس كان أرقى مستوى من مدارس الدولة فى مراحل التعليم العام على الأقل من بعض الوجوه ، وأكثر جدية ونظاما وحرصا على تثقيف العقل أو الخلق ، وأشد عناية بتعليم اللغات الأجنبية ٠ وكانت طائفة منها عالية فى المصروفات الدراسية ، أو لا تقبل إلا أبناء وبنات العائلات الكبيرة ، بقصد تجهيز البلاد بكوادر من شباب الطبقة الخاصة تكون متشبعة بأسلوب الحياة الأوربية أو الأمريكية ومتعاطفة مع رؤية الدول الكبرى للعلاقات المصرية الأوربية أو الأمريكية ٠

ثم أشار كاتبنا إلى أن حكومة الثورة انتهزت فرصة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فقامت " بتمصير" هذه المدارس ، لأنها أقطعتها لهيئة من كبار رجال التربية والتعليم بدعوى المحافظة على مستواها وعرفت باسم " المدارس القومية " ٠ وباستيلاء الثورة على المدارس القومية ، وفقت فى شىء وجنحت فى رأى كاتبنا فى شىء آخر ٠ وفقت فى هذه المدارس بالذات فى المحافظة علىالمستوى التربوى القديم ولا سيما فى تعليم اللغات ، ولكنها جنحت إلى نسف أعظم إنجاز لها وهو سعيها لتحقيق ديموقراطية التعليم بتعميم مجانية التعليم ٠

وتمنى د٠لويس أن لو كانت الثورة قد خصصت المدارس القومية لتعليم المتفوقين من أبناء البلاد بحيث يؤدى هذا إلى النجاح فى تكوين نخبة فكرية أو علمية أو أدبية أو فنية تساعد فى قيادة الأمة أو توجيهها ٠والغريب أن يسوق كاتبنا معلومات غير صحيحة ، إذ يعقب على ما تمناه بأن الدولة نجحت فى تحقيق حلم على ماهر باشا القديم فى الثلاثينات فى إنشاء ما كان يسمى فى عهد الملكية ب" مدارس الأشراف " لاستيعاب أبناء الأرستقراطية المصرية ، ذلك أن د٠لويس يذكر بعد ذلك بأن اسم هذه

المدارس أصبح " المدارس النموذجية " ، وفى ذلك خلط كبير ، فالمدارس النموذجية كانت قائمة قبل الثورة ، ولم تكن أبدا لأبناء الأرستقراطية ، بل كانت أشبه بمدارس للتجريبب التربوى ، ولم يقبل على الالتحاق بها فى بدء إنشائها إلا أبناء العمال والبوابين ، لكن نظرا لجودة الخدمة التعليمية بها حيث كانت تابعة لكلية التربية بجامعة عين شمس ويشرف عليها كبار الأساتذة ، أصبحت قبلة لأبناء علية القوم .

ويذكر لويس أن بعض المدارس الخاصة الأجنبية الأصل فى المحافظة على نوع من الجو " المعقم " بمراعاة قادتها البحث عن " أصول" التلاميذ بقدر بحثهم على أموال آبنائهم ، ومع ذلك فهو يلفت الانتباه إلى أننا لم نلاحظ أن هذه المدارس " المعقمة " قد سجلت أى امتياز علمى خاص على غيرها من مدارس الدولة قياسا على ما يذاع عن أوائل الثانوية العامة .

مشروعية خصخصة التعليم :

لم نثر الشكوك بأى حال من الأحوال فى مشروعية خصخصة التعليم قبل الجامعى ، فهو ، كما بينا ، موجود منذ قرون طويلة ، لكن ، فى أى المستويات ؟ ووفق أى شروط وضمانات ؟ وتحقيقا لأى غايات ؟ هذه هى بعض مما كان يستأثر بالاهتمام ، وعلى هذا فإن قدرا من المناقشات التى دارت ، إنما أثارها قلق على عدد من السلبيات والانحرافات التى شهدها كثيرون .

وفى ضوء هذا نتوقف بعض الشىء عند ما كتبه محمد امبابى فى تحقيقه فى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٦/١١/٢٢بعنوان : " مدرسة أم مشروع استثمارى ؟ " و" هل نسمح بالاستثمار فى مجال التربية والتعليم ؟ " ، والإجابة عن السؤال الأول معروفة ، فالمدرسة يمكن أن تكون مشروعا استثماريا ، ولكن بأى طريقة ؟ كما تساءلنا فى الفقرة السابقة ، وبالتالى فإن الإجابة عن السؤال الثانى ، لابد أن تكون بالإيجاب ، ولكن يبدو أن المحرر كانت لديه وقائع تتعلق بممارسات غير سوية ، جعلته يدق جرس الإنذار باليقظة والتنبه .

فهو يشير إلى مدرسة خاصة للغات بالجيزة تم افتتاحها هذا العام ، وكانت راقصة معروفة " هالة الصافى ، غالبا " من أهم المساهمين فى رأس مالها ، وكان من المشاركين أحد العاملين فى مجال التعليم ،الذى أوكل أمر إدارتها بطبيعة الحال إلى مديرة متخصصة يثق بها أولياء الأمور ، حتى أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة بلغ ٢٠٠ بالحضانة والصف الأول الابتدائى ، دفع كل منهم ألف جنيه مصروفات دراسية .

وبعد فترة ثار تساؤل عن مدى جواز أن تقوم راقصة بإنشاء مدرسة ؟ وقد أكد " عبد الرءوف عويس " مدير إدارة غرب الجيزة التعليمية فى ذلك الوقت أن قانون التعليم لا يمنع أن يقيم أو يساهم أى مواطن فى مشروع استثمارى كمدرسة ، وكل ما يهم الوزارة هو المستوى التعليمى ، وألا يتدخل صاحب رأس المال ، مهما كانت نوعيته ، فى الناحية التعليمية . ثم أشار المسئول إلى المدرسة المعنية وكيف أنه سأل عددا من أولياء الأمور عن المستوى التعليمى للمدرسة فأقروا بأنه عال جدا ، وبالتالى فكون صاحبة المدرسة راقصة ، فهذا لا ضير فيه .ونفس الاتجاه وضح فى إجابة رجب الصعيدى وكيل وزارة التربية والتعليم للخدمات والعلاقات الثقافية الخارجية والمسئول عن التعليم الخاص .وقد كنا قد قرأنا فى بعض الصحف ردا للراقصة المشار إليها ذكرت فيه أنها قد اعتزلت الرقص ، وأرادت أن تقوم بعمل ترتزق منه غير الرقص ، فكان أن اختارت التعليم .

ونقل المحرر رأيا ل" فايزة صبرى " مديرة المدرسة القومية للبنات بالعجوزة قالت فيه أن مجرد دخول عنصر استثمار رأس المال فى مجال التعليم شىء غير مقبول " فما بالنا إذا كان صاحب رأس المال لا علاقة له بهذا المجال " ؟ ثم أضافت : " إن دخول رؤوس الأموال فى العملية التعليمية كمشروعات استثمارية هو الاستغلال بعينه .. وهذا مرفوض " . والحق أن هذا كلام غريب وغير منطقى ، فلا قيام لتعليم خاص إلا باستثمار رأس مال فيه ، ولابد لصاحب رأس المال هذا أن يكسب ، لكن لابد من مراقبة لما يتم من ممارسات وضمان حد أدنى لجودة الخدمة التعليمية .

ومن هنا تجيء أهمية الرأى الذى أبداه المستشار أحمد أحمد البندارى المفتش القضائى لهيئة قضايا الدولة والمستشار القانونى لوزارة التربية والتعليم ، حيث أكد أن صاحب رأس المال هو الذى يضفى على المال الشكوك أو الشرعية ، والحكم على المال يكون من خلال تصرف مالكه الظاهر أما البواطن فلا يعلمها إلا الله ٠ ، فإذا كان الظاهر يوحى بأن مصادر المال غير مشروعة فهنا تتدخل شروط لابد من توافرها فيمن يفتح مدرسة خاصة ، وقد حددها قانون التعليم وأهمها أن يثبت أن لصاحب المدرسة الشخصية الاعتبارية التى ليس من أغراضها الاتجار أو الميل للاستغلال ٠٠ وأن يكون حسن السمعة ٠٠ وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية فى جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اعتباره ٠٠ وألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المدارس الخاصة ٠

لقد كان قانون التعليم يشترط من قبل أن يكون صاحب رأس المدرسة فردا ، ولكنه أفسح بعد ذلك المجال لأن يكون صاحب المدرسة شخصا معنويا أو شخصية اعتبارية فى صورة شركة ٠ والشروط التى وضعها القانون تنطبق على الشخصية الاعتبارية كما تنطبق على الفرد الواحد ٠

وتأكد هذا بتقدم وزارة التربية بمشروع قانون للجمعيات التعاونية وافق عليه مجلس الدولة (١٩٨٧) ، وقد أثار البعض حول هذا القانون كثيرا من الملاحظات إلى حد اتهام وزير التعليم بأنه يسعى إلى تأميم المدارس الخاصة ، وبأنه يقضى على إنشاء مثل هذه المدارس فى المستقبل ، وهذا ما دعا المستشار عدلى حسين أن يكتب مقالا بالأهرام فى العدد الصادر فى١٩٨٨/٤/٤ موضحا الأمر من وجهته القانونية ٠

ويؤكد المستشار أن القانون المشار إليه لم يتعرض للمدارس الخاصة المملوكة للأفراد فى ذلك الوقت ، وإنما اقتصرت نصوصه على تنظيم الجمعيات التعاونية التعليمية فقط ، حيث كان الفساد قد استشرى فيها ، علما بأن هذه الجمعيات القائمة هى أصلا مملوكة لوزارة التربية ٠ وإذا كان البعض قد أشار إلى ما ألزمت به إحدى مواد القانون الجمعيات التعاونية القائمة أن توفق أوضاعها ، فليس " كمينا " – فى رأى مستشارنا – كما تصور البعض ، مدبرا لأصحاب المدارس الخاصة ، ذلك أن المخاطب

بهذا هو مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية القائمة وقت صدور القـــانون ، وليـــس المدارس الخاصة التى يملكها أفراد ٠

ويروى المستشار أنه كان رئيسا فى فترة من الفترات لمجلس إدارة أحـــدى هـــذه الجمعيات ، وبصفته هذه ، وبصفته وليا لأمر أبنائه فى مدارسها تقدم بمذكرات لانتشال تلك الجمعيات التعليمية من الحال السىء الذى وصلت إليه وإعادتها إلى وزارة التربية من أيدى من أسماهم (بمختطفى هذه المدارس !!) المملوكـــة للـــوزارة أصـــلا ، ثـــم اختطفها البعض فى غفلة من الوزارة أو (بإغماض العين) لمصالح خاصة ، وإن كنا لم نفهم من المقال كيف تم هذا الاختطاف ؟

لكن د٠ حامد عمار يناقش القضية فى مقال له بجريدة الأهالى بعددها الصادر فـــى ١٩٨٨/٥/١١ بأن هذا التصور للنوايا الحسنة من تأسيس الجمعيات التعاونية التعليمية – كما أبرزها المقال السابق – ينبغى ألا تنسينا الدروس التـــى قدمتهـــا لنـــا مختلـــف صنوف الجمعيات التعاونية فى مصر ، ويخص بالذكر الجمعيات التعاونية الزراعيـــة ، ذلك أن نصوص قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٦ لم تقف حـــائلا دون التحايل والاستغلال والسيطرة لنفر قليل فى تلك الجمعيات ، تماما مثلما لم يقف تكويـــن جمعيات تعاونية لمدارس مؤسسة المعاهد القومية ، وفـــى إطـــار قـــانون الجمعيـــات التعاونية ، حائلا دون الشكوى من الانهيار والفساد والاستغلال فى تلك المدارس ، وفى ظل القانون الحالى وقراراته الوزارية ٠

ولقد أبرز د٠عمار الفرق الجوهرى بين الاستثمار فى مجال القطاعات الاقتصاديـــة كالزراعة والسياحة والصناعة وبين الاستثمار فى التعليم ، إذ مما لا يقبل الاجتهـــاد أو التبرير أن قطاع التعليم ومخرجاته تمثل خطا رئيسيا من خطوط الدفاع القومـــى بمـــا يكونه لديه الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات اجتماعية نحو وطنهم حـــاضرا ومستقبلا ٠ كما حذر كاتبنا من استمرار زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال (التى كانت ما تزال قائمة فى ذلك الوقت) على قطاع التعليم ، وعلى أنواع معينة من هذا القطاع تقل فيها تكلفة المتعلم ويزداد فيها عائد الربح ٠

وأكد د٠عمار أن مشروع قانون الجمعيات التعاونية هو أضعف الإيمان فـــى مجـــال حقوق الدولة السيادية على التعليم ، وفى خط دفاعها الثقافى القومى ٠

ومن أخطر ما كتب فى هذه الفترة ، ما كتبه " صلاح منتصر " فى عموده اليومى (مجرد رأى) بأهرام ١٩٨٨/٨/٣٠متسائلا : ما الذى يمنع وزير التعليـــم مـــن إنشـــاء مدارس خاصة لحساب وزارته ؟ هل هو الدستور الذى ينص على مجانية التعليم ؟ وإذا كان هذا صحيحا فهل مجانية التعليم مقصورة فقط على مدارس الوزارة ، أما فىغيرها من المدارس فيدفع الأب مصاريفها كاملة ؟

وضرب الكاتب مثلا بوزارة الصحة التى وجدت أن حق العلاج المجانى للمواطنين لا يمنع من أن يكون فى بعض المستشفيات أقسام أو أسرة خاصة بأجور يدفعها المواطن ولكن فى مقابلها تقدم له خدمة أفضل ، ومن حصيلة هذه الأجور يتم تخفيـــف العـــبء الأكبر الذى على الدولة تحمله فى بند علاج المواطنين ٠ والمدارس الخاصـــة تقابلهـــا المستشفيات الخاصة ، والمدارس العامة تقابلها المستشفيات العامة ، وبالتـــالى فـــإن الدعوة التى يدعو إليها الكاتب لا ينبغى أن تواجه باعتراض أنها تخالف الدستور ٠

وعلى طريق المؤازرة لاتجاه الخصخصة فى التعليم كتب " إبراهيم نافع " فى عموده اليومى (حقائق) فى أهرام ١٩٩٨/٦/١١، أن جريدة " لوموند" الفرنسية نشرت تقريرا (لم يذكر متى؟) عن الاتجاه نحو نظام تعلمى جديد فى إطار الخصخصة ٠ وقد جـــاء التقرير تحت عنوانين بارزين ومثيرين : - الحكومة البريطانية تخصخـــص مدارســـها وتدخلها نظام السوق لتحقق نتائج أفضل - مديرو المدارس يتحولون إلى " البـــيزنس" ويصبحون رجال أعمال ٠

وأشار الكاتب إلى ما نقلته الصحيفة عن عميد معهد التربية بجامعة لندن فى قولـــه أنه فى منتصف الثمانينات بدا واضحا أن المستوى التعليمى انخفض جدا ، ولـــم يعـــد يلبى ما تنتظره منه الأوساط الاقتصادية ، حتى فقدت مارجريت تاتشر ، رئيسة الوزراء فى ذلك الوقت صبرها عام ١٩٨٨ ففرضت برنامجا للإصلاح يرتكز علـــى دعـــامتين : وضع برنامج وطنى للتعليم ، وأوجدت ما يشبه السوق لتمويل المـــدارس حيـــث تـــم

تأسيس مدارس تدعمها الوزارة ، وتتمتع باستقلال الإدارة ، وتقوم على قانون السوق . وقد حققت نجاحا فائقا ، فانجذب إليها الآباء . واختار عدد من المدارس التخلى عن أساليبها القديمة ، والعمل وفق النظام الجديد ، حتى أصبح هذا النظام يشمل ٤٣٥١ مدرسة من ٢٦ الف مدرسة بريطانية ، مما شجع جون ميجور ، رئيس الوزراء التالى على مزيد من الخصخصة .

وأصبح التعليم الإنجليزى ، كما نقل كاتبنا ، يقوم على ثلاثة مبادىء :

= المدارس المسئولة عن شئونها تتم محاسبتها حسب النتائج .

= وظيفة الإدارات والجامعات إيجاد المناخ اللازم لتحسين التعليم .

= إذا كثر التدخل فى شئون المدرسة يجب إغلاقها ، لأن كثرته تعنى الفشل .

وهكذا تم التوصل عمليا إلى فلسفة تتلخص فى منافسة دائمة تحت ضغط تفتيش مستمر تعلن نتائجه ، فالكل يتنافس على الطلاب الجدد ، ومن ثم تزداد الاعتمادات والموارد ، ويتحول مديرو المدارس إلى مديرى أعمال .

وكتب " رجب البنا " مقالين فى الأهرام حول نفس القضية ، كان أولهما عنوانه مشابه لعنوان فصلنا الحالى فهو " تجارة التعليم " بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٩ ، ركز فيه القول بضرورة الاستفادة من الخبرة الأمريكية بالنسبة للتعامل مع التعليم كجهد خاص يقوم به الأفراد أو تقوم به الهيئات ، على أساس أن الولايات المتحدة هى زعيمة الرأسمالية وتيار الخصخصة ، ومع ذلك فإن سوء استغلال التعليم كمشروع تجارى يكاد ألا يكون موجودا .

والسبب الرئيسى كما يشير كاتبنا أن قضية المسئولية الاجتماعية لرأس المال قضيية محسومة ومستقرة فى الفكر الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى ، فالتشريعات توجه أصحاب الأموال إلى التبرع للمشروعات الخيرية والاجتماعية خاصة فى التعليم والعلاج ورعاية المعوقين بدنيا وذهنيا .. فكل أموال التبرعات لهذه المجالات تستقطع من الضرائب ، وضريبة الأيلولة فى أمريكا تقارب ٤٠٪ من جملة الثروة التى يتركها الأغنياء ، ولذلك فإنهم يتجهون إلى إنشاء مشروعات ذات نفع عام تحمل أسماءهم وتخلد ذكراهم ، ولا يقتصر ذلك على الأفراد فقط ولكن المؤسسات والشركات أيضا .

ويؤكد رجب البنا أنه بناء على هذا فإن أكثر المدارس الخاصة فى أمريكا ليست مؤسسات تجارية أو مشروعات استثمارية كما يحدث عندنا ، فقد تحولت مشروعات التعليم الخاص إلى مشروعات رابحة ، وأصبح هدف أصحاب هذه المدارس هو تحقيق أكبر قدر من الربح فى أسرع وقت ممكن وبكل وسيلة ممكنة بزيادة الرسوم دون ضابط وفرض تبرعات إجبارية هى فى حقيقتها جبايية غير مشروعة يتم تحصيلها بدون إيصالات أو تسجيل فى سجلات المدرسة ، وإلزام أولياء الأمور بشراء الزى المدرسى من محلات معينة تشارك أصحاب المدارس فى الربح الكبير الذى تحققه نتيجة سياسة الاحتكار هذه ، إلى غير ذلك من الوسائل والحيل التى يعانيها أولياء الأمور الذين يتجهون إلى هذه المدارس أملا فى الحصول على تعليم أفضل لأبنائهم .

وفى مقاله التالى بعنوان (خصخصة التعليم) بأهرام ١٩٩٨/٨/٩ ، كتب " رجب البنا " يكشف عن تهافت الحجة التى يرددها الذين يساندون هذا الاستغلال ، فهم يذهبون إلى أن هذه المدارس الخاصة يحكمها العرض والطلب ، ومن لا يريد أن يرضخ لشروطها فأمامه المدارس الحكومية لا ترد سائلا ، فهى حجة وإن كانت فى ظاهرها معقولة ، لكنها مثل كل الحجج المؤيدة للاستغلال والمعادية للعدالة الاجتماعية وتكافوء الفرص تنطوى على مخاطر كثيرة ، ذلك أنها تمثل اعتداء على نظرية السوق ذاتها ، لأن هذه النظرية لا تعنى ترك السوق بلا ضابط أو رقيب ، ولكنها تعتمد على توفير آليات السوق ، وفى نفس الوقت تقوى أجهزة الدولة المسئولة عن ضبط ورقابة السوق لكيلا تنحرف ولا تتحول إلى الاحتكار أو الاستغلال والكسب الحرام ، فالدولة فى الاقتصاد الحر هى المسئولة عن ضمان أن تكون هذه الحرية الاقتصادية ملتزمة بقواعد العدالة والنزاهة دون أن تنحرف أو تحور لصالح من بيده قوة المال ضد المجتمع وأبنائه .

مدارس اللغـــــــــات :

عرفت مصر المدارس الأجنبية منذ عصر محمد على ، عندما تكاثر وفود الخبراء الأجانب المشاركين فى حركة النهضة منذ أوائل القرن التاسع عشر ، ثم زاد تكاثرها وخاصة تلك التى كانت إرساليات دينية تنشئها فى مصر .وعندما أممت هذه المدارس

عام ١٩٥٦، لم تعد هناك ، وحتى سنوات قريبة ما يمكن تسميته " بمدارس أجنبية " ، وإنما الذى تواجد على الساحة التعليمية هو ما أصبح يعرف باسم " مدارس اللغات " . ولسنا فى معرض تفصيل جوانبها المختلفة من حيث النشأة والآثار ، وإنما سنتوقف فقط أمام بعض ما نشر عن هذا المدارس فى صحفنا المصرية .

لكننا فى عام ١٩٨٥ نجد جريدة الشعب فى عددها الصادر فى ١٢/١٧تنشر تحقيقا صحفيا لمحمد أبو لواية عن بعض هذه المدارس وهى مدارس الليسيه والفرير ، وعددها ثمانية فهناك ليسيه باب اللوق ومصر الجديدة والهرم والمعادى والزمالك وبورسعيد والإسكندرية والمنصورة .وكمثال فإن مدارس باب اللوق كان بها ٢٦٢٠ طالبا وطالبة فى كافة مراحل التعليم بكثافة ٤٠ طالبا بكل فصل ، لكن ماذا عن إدارة المدارس ؟

كان يوجد مدير عام مصرى يساعده وكيل مدرسة معارين من الوزارة لإدارة المدرسين ، أما النظار ففرنسيون :

- ناظر مدرسة فرنسى يشرف على المدرسة الإعدادية والثانوية بنين .
- ناظرة فرنسية للإشراف على المدرسة الإعدادية والثانوية بنات .
- ناظر فرنسى للإشراف على المدرسة الابتدائية بنين وبنات .
- ناظرة فرنسية للإشراف على مدرسة الحضانة بنين وبنات .

ويوجد مدرسون فرنسيون بنسبة ٢٥٪، والباقى مصريون والإشراف الأساسى على المدرسة فرنسى ، فالمدرسة معتمدة مدرسة فرنسية خارج البلاد يشرف عليها وزير المعارف الفرنسى ، والملحق الثقافى للسفارة الفرنسية بالقاهرة ، فالأخير على اتصال دائم بالمدرسة وفى زيارات ميدانية دائمة لها ، وعندما يحضر أى من الزائرين الفرنسيين للحكومة المصرية يقوم بزيارة المدرسة . كما كانت هناك رحلات تقوم المدارس بمصر بتنظيمها إلى فرنسا . وهناك تبادل للزيارات بين المدارس فى مصر ومدارس الليسيه بباريس بفرنسا .

بطبيعة الحال فجميع المواد – ماعدا المواد الاجتماعية واللغة العربية – فى طابور الصباح اللغة المستخدمة هى الفرنسية ، وفى الفسح يمنع استخدام غيرها تماما . ويوجد بالمدرسة كنيسة فسيحة طولها مساو لطول المدرسة ، وتوجد غرفة بدروم تستخدم كمصلى ووضع فى مقدمتها منضدة يلعب عليها التلاميذ " كرة الطاولة " ! ويذكر المحرر أن عددا من التلاميذ فكروا فى إنشاء جمعية للتربية الدينية بالمدرسة فرفضت الفكرة ، وقال بأن التلاميذ حرموا من تأدية صلاة الظهر ، ولما احتجوا عاقبتهم المدرسة بحضورهم يوم أجازة الجمعة من التاسعة حتى الواحدة ظهرا .

كذلك يذكر المحرر أن مدرسى المدرسة يتبادلون مع التلاميذ الشرائط الجنسية ومجلات الجنس الفاضحة ، بل ويقيمون سهرات معهم لمشاهدتها سويا . ويشير إلى أنه فى مدرسة فرير الظاهر يعلمون التلاميذ أن الحجاب حرام ويعتبر أحد مظاهر التخلف فى المجتمع المصرى . ونقل المحرر عن أحد التلاميذ أن جمعية " كاريتاس مصر " لها فرع بداخل المدرسة ، وفى إحدى ندواتها قالت المشرفة الاجتماعية المسئولة عن الجمعية أن ممارسة الجنس بين الشابات والشباب أمر طبيعى وغير محرم ، وثار أحد الطلاب مؤكدا العكس ، وقال للمشرفة أن معنى ذلك أنه يمكن أن يمارس معها الجنس فقالت بأنها متزوجة ، أما إذا تم بين غير متزوجين فهذا لا يعتبر حراما . فضلا عن حفلات ومهرجانات تقام كل عام يتم فيها التعارف بين البنين والبنات بصور غير مقبولة .

وفى العدد التالى من الشعب نشرت ردا من فرير باب اللوق موقع من صفا أمين حنا وأربعة من أولياء أمور التلاميذ فى مقدمتهم المستشار محمود صفوت عثمان نائب رئيس مجلس الأباء قالوا فيه أن مدرسة الفرير بباب اللوق مدرسة مصرية وفقا للقرار ٧٠ لسنة ١٩٨٢المنظم لشئون التعليم الخاص ، وأن المناهج باللغة الفرنسية ما هى إلا مناهج حكومية مترجمة ، وأن المدرسة تخضع للإشراف الفنى للإدارة التعليمية بما فى ذلك كراسات هيئة التدريس والتلاميذ وبما فى ذلك الجوانب المالية والإدارية ، وأن هيئة التدريس جميعها من المصريين ما عدا إيطالى واحد ، وأن أولياء الأمور لا يمكن أن يقبلوا أن يتربوا ويتعلموا فى مدرسة غير أخلاقية مع أبنائهم ، وأن نتائجها لا تقل عن ١٠٠٪ فى جميع الشهادات العامة فى الخمسة عشر عاما الماضية .

وفى ١٩٨٥/١٢/٣١ تنشر الشعب تحقيقا صحفيا لمحمد لواية عن وجود ١٧ مدرسة " أجنبية " : مدرستان أمريكيتان - ٣ ألمانية - ٧ يونانية - ٥ إيطالية ، ويذكر التحقيق أن هذه المدارس تتبع لسفارات أجنبية تقوم بالإشراف والإنفاق عليها ، ولا رقابة للحكومة المصرية عليها ، وإذا كانت هناك فى معظم البلدان مدارس تتبع سفارات أجنبية ، إلا أنها عادة لا تستقبل تلاميذ من أبناء البلد الذى به السفارة ، لكن مدارس السفارات الأجنبية فى مصر تستقبل الكثير من أبناء المصريين . وهذه المدارس تدرس مناهج مغايرة للمناهج المصرية .

وكتب المحرر فى تحقيقه أن إحدى المدرستين الأمريكيتين توجد بمنطقة " دجلة" بالمعادى الجديدة . وقد ذهب صاحبنا إلى إدارة مصر القديمة والمعادى التعليمية ، وخاصة قسم الإحصاء بحثا عن أية بيانات عن المدرسة فأخبروه بوجود المدرسة لكن نفوا أن يكون لديهم - فى الدفاتر - شىء عنها ، ونفس النتيجة قابلها عندما سأل فى إدارة التعليم الخاص بنفس الإدارة التعليمية .

من هنا فقد سعى المحرر إلى أن يذهب بنفسه إلى المدرسة واسمها " كايرو كوليج " - كلية القاهرة - ، فوجد حراسة من مدنيين بأجهزة لاسلكى . مبنى المدرسة شاسع وعبارة عن تحفة معمارية ، بطريقة أو بأخرى استطاع الوصول إلى البوابة ، وهناك وعلى جانبين من واجهة المدرسة وضعوا بروازين كبيرين من الصور لتلاميذ وتلميذات المدرسة - فى صور متفرقة - توسط كل بواز صورة لتلميذة ثانوى مصرية ترتدى بدلة رقص عارية ، وترقص (على واحدة ونص على حد تعبير المحرر) . وتجول بداخل المدرسة فلم يجد أية كلمة باللغة العربية مكتوبة على الجدران .. هناك أعداد كبيرة من أبناء المصريين ، والجميع يتحدث اللغة الإنجليزية وباللكنة الأمريكية ، حتى تلاميذ الحضانة ، والأعلام الأمريكية ترفرف على كل مكان .

يطلقون عليها : المدرسة الأمريكية ، وهى تتضمن مراحل التعليم من الحضانة حتى الثانوى ، ومشتركة بنين وبنات فى جميع المراحل ، ومصروفاتها ٢٠٠٠ دولار (عام ١٩٨٥) - لم يذكر المحرر لأى مرحلة هذه الرسوم - ، والمناهج أمريكية ١٠٠٪ ، والمعلمون والمعلمات أمريكان وأجانب ١٠٠٪ ، والإدارة أمريكية ، تعاونها قلة من

الموظفين والموظفات المصريين فى أعمال السكرتارية ، ولا إشراف للوزارة عليها . حتى عمال المدرسة من الأجانب ، والمسئولون عن الأمن المصريين بالمدرسة يتحدثون الإنجليزية .

ومما لاحظه المحرر أيضا أن حمام السباحة مشترك بين البنين والبنات ، وهناك عشرات من جنود الأمن المركزى تحيط بالمدرسة من كل جوانبها ، وثلاث ورديات يومية كل منها ثلاث ساعات لمباحث أمن الدولة ، كحراسة مزودة باللاسلكى على المدرسة .

وهناك مدارس تدرس منهجين : مصرى وأجنبى ، من هذه المدارس : المدرسة العبيدية بحدائق القبة (يونانية) - المدرسة الألمانية الإنجيلية بالدقى ، ومعظم معلمى ومعلمات هذه المدرسة من الألمان ، والإدارة ألمانية ، وهناك إشراف ورقابة من وزارة التربية عليها . والسفارة الألمانية بالقاهرة هى التى تدفع مرتبات المعلمين والمعلمات والإداريين ، والمدرسة مشتركة كذلك فى كل المراحل ، وحتى حمام السباحة .

وفى عدد الشعب الصادر فى ١٩٨٦/١/٧ ينشر مجدى أحمد حسين دراسة عن (ظاهرة التعليم باللغات الأجنبية تكرس التبعية والردة الوطنية - الدول المتحضرة تمنع التعلم باللغات الأجنبية - نحن نحتقر اللغة العربية " لغة القرآن " ، وإسرائيل تقوم بإحياء اللغة العبرية الميتة !) .

وينعى مجدى الوضع التعليمى فى مصر لأنه يشير إلى أننا عدنا القهقرى أكثر من خمسين عاما ، ووارينا التراب نضالاتنا الشاقة والمجيدة من أجل " تمصير مصر " وإعادة وجهها العربى الإسلامى وتأكيد شخصيتها المستقلة . وقد كانت معركة " التمصير " طبيعية فى عهد الاحتلال البريطانى والامتيازات الأجنبية ، ومن المؤسف فى نظر مجدى - وفى نظرنا نحن أيضا - أن نضطر إلى خوضها مرة أخرى بعد عقود طويلة من الاستقلال ، فالمواطن المصرى يفضل البنك الأجنبى على البنك المصرى ، والسلعة الأجنبية على السلعة المصرية ، ويكتب اسم المحل بلغة أجنبية بدلا من اللغة العربية ، ويفضل تعليم اللغات الأجنبية على اللغة العربية !

ويسطرد كاتبنا فى حديث تاريخى طويل عن نشأة وتطور التعليم الأجنبى فى مصر اعتمد فيه على ما سبق أن كتبناه فى كتابنا المشترك مع د. سعد مرسى أحمد (تاريخ التربية والتعليم) ، رد على ما يثيره البعض من تساؤل : لماذا كل هذا الاهتمام بمؤسسات محدودة العدد ومحدودة الخريجين أمام الجحافل المتخرجة من التعليم الحكومى والمصرى والأزهرى ؟ وكان الرد أن هذا العدد المحدود هو الذى تنتقى منه - غالبا - قيادات المجتمعات الشرقية ، وضرب مثلا فى ذلك بأن الكثير من الوزراء فى الوطن العربى هم من خريجى الجامعة الأمريكية ببيروت ، وكان عدد من رجال البلاط الملكى فى مصر من خريجى كلية فيكتوريا ، وأن خريج هذه المعاهد غالبا ما يكون ضعيف الارتباط بثقافة مصر والوطن العربى .

ثم عرض مجدى حسين لقضية التعليم باللغة الأجنبية ، مشيرا إلى أن حاييم وايزمان قال ، عندما تم افتتاح الجامعة العبرية عام ١٩١٢ فى القدس :" الآن تم بناء الدولة العبرية " مما يعكس إدراك الصهاينة لأهمية إنشاء المؤسات التعليمية فى إنشاء الوطن من العدم ، ناهيك عن المحافظة على مجتمع قائم . ورغم تعدد لغات المهاجرين إلى إسرائيل من اليهود إلا أن هناك إصرارا على أن تكون اللغة العبرية هى اللغة الأولى للتعليم فى مختلف الكليات العملية والنظرية على السواء ، ونقل مجدى عن مؤسس اللجنة العبرية فى فلسطين قوله " إن العودة إلى العبرية هو منطلق العودة إلى أرض إسرائيل ، فلا يمكن أن يكونوا أمة فى دولة دون العودة إلى لغة أجدادهم " .

وساق الكاتب أمثلة أخرى من كل من فيتنام واليابان تؤكد أهمية التعليم باللغة القومية .

ونشرت الشعب فى العدد الصادر فى ١٩٨٦/١/٢٨ تهيب بكل مصرى أن يعتز بوطنيته ويردد " أنا مصرى وأعيش على أرض مصرية " لأن المستهدف فيما يبدو أن ننسى هذه الحقيقة . والذى دعا الجريدة إلى هذا رسالة وصلتها من قارىء تتضمن قصاصة من صحيفة الأهرام الصادرة فى ٣ يناير ١٩٨٦ تحتوى على إعلان باللغة الإنجليزية ترجمته : " مدرسة تمريض أمريكية جديدة فى المعادى لديها وظيفة شاغرة لمعلم له خبرة ساقة . الاتصال بتليفون ..."

وتساءلت الجريدة عن الاتفاقيات الدولية التى أنشئت وفقا لها هذه المدرسة ، ولماذا مدرسة تمريض أمريكية ؟ وهل عجزت معاهد التمريض فى مصر أن تخرج الممرضة المناسبة ؟ ونسيت الجريدة كذلك أن يكون الشرط المعلن عنه أن يكون المدرس أمريكيا أو بريطانيا ، فهل أيضا عقمت مصر بحيث تعجز عن أن يوجد بها معلم تمريض ؟!!

وفى عددها الصادر فى ١٩٨٦/٤/٤ نشرت الشعب بعض البيانات الخاصة بأثر التعليم الأجنبى فى مصر بإشاعة قيم التبعية والاغتراب بين مواطنى مصر :

- فى ١٩٨٢/١٢/١تم إنهاء عقد مدرستين أجنبيتين لتدريسهما كتابا لا يتفق والقيم المصرية (مقطوعة جاك ورث) .

- فى ١٩٨٢/١٢/٢ ألقى وزير التعليم بيانا أمام مديرى مدارس اللغات أكد فيه أن كتب اللغات الأجنبية يجب ألا تتعارض مع التقاليد والإسلام .

- فى ١٩٨٥/٤/١٤ اكتشفت أربع مدارس لغات بمصر الجديدة لا تدرس التربية القومية ولا التربية الدينية لطلابها ، وتم التحفظ على أموال هذه المدارس فى البنوك لأنها كانت تغالى فى المصروفات المدرسية التى وصلت إلى ألف جنيه فى السنة .

وجاء فى نفس الموضوع المنشور بالشعب أنه وفقا لإحصاءات العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ تبين أن هناك ٧١ مدرسة تتبع دولة الفاتيكان ، وهى مدارس ملك جماعات دينية من الرهبان والراهبات ، والإشراف المصرى للتنسيق فقط ، ومن بينها جماعة الفرير للمدارس المسيحية ، وهى جماعة دولية منتشرة فى ٨٢ دولة فى العالم ويتلقى التعليم فيها حوالى مليون تلميذ من كل بلدان ما يسمى بالعالم الثالث . وفى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ فى عشر مدارس فقط (من إجمالى ٧١ مدرسة تابعة للفاتيكان) كان يوجد ٦٦٦٣ طالبا مسلما (بنسبة ٧٠٪ ، مقابل ٢٧٩٥ طالبا مسيحيا ، و ٩٢١١ طالبا مصريا (بنسبة ٩٧,٤٪) فى مقابل ٢٤٧ أجنبيا فقط .

وقد حظيت قضية وجود معلمين أجانب للتعليم فى مصر بعناية ملحوظة فيما نشر عن التعليم فى الصحف المصرية ، وخاصة فى جريدة أخبار اليوم ، على يد الصحفى النابه " محمد امبابى " ، ففى العدد الصادر فى ١٩٨٥/١٠/١١ يقول أن أرقام وزرة التربية تقول أن عددهم تضاعف فى السنوات الأخيرة حتى لقد وصل إلى ٥٠٠ مدرس

ومدرسة ، مما ساعد مدارس اللغات على رفع مصروفاتها بصفة مستمرة بحجة ما يكلفها هؤلاء من مرتبات .

واستطلع المحرر عددا من مسئولى التعليم حول هذه الظاهرة ، فأجاب أحمد فارس مدير إدارة الزيتون التعليمية متسائلا : هل هؤلاء المدرسون الأجانب أصحاب تخصصات نادرة ليس لدينا نظير لها ؟ وكيف يمكن أن أطمئن إلى أجنبى لم يتعايش مع مجتمعنا أو يتكيف مع عاداته وتقاليده لكى يربى ابنى ويعلمه ؟ ويؤكد هذا المسئول بأنه لن يربى المصرى إلا مصرى مثله ، وأن هؤلاء الأجانب لا يشكلون تخصصات نادرة .

لكن كلا من سعيد صالح وكيل أول وزارة التربية لشئون محافظة القاهرة ، ومحمد زكى الشبينى وكيل الوزارة فى محافظة الجيزة يؤيدان الاستعانة بمعلمين أجانب ليعايش التلميذ الجو الطبيعى لتعلم اللغة الأجنبية وسماعها من أصحابها الأصليين .وإلى نفس الاتجاه سار – بطبيعة الحال – أصحاب المدارس المعنية ، من هؤلاء " وجدى السيسى " مدير مدارس علم الدين للغات ، و" حسن العزازى " مدير مدارس الرياض والألسن بمدينة نصر .

والطريف أن المحرر قابل عددا من المدرسين الأجانب ، فقالت " سوزان دوراى " أنها من انجلترا ولم يسبق لها العمل فى التدريس وأنها حاصلة على شهادة ال" جى سى إى " وأنها تجد صعوبة فى التعامل مع الأطفال ، لكن مدرسة أخرى هى " انجيلا مود " فقد كانت تقوم قبل حضورها إلى مصر بتدريس التربية الرياضية (لم يشر المحرر إلى المادة التى تدرسها فى مصر) .. وعددا آخر من المدرسات .

أما وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت (منصور حسين) فقد قال أنه ضد استخدام المدرسين الأجانب فى مدارسنا أوالتوسع فيها ، فنحن لدينا المدرسون الممتازون والأكفاء فى اللغة ، كما أننا أقدر على التعامل مع أولادنا وتربيتهم وتعليمهم ، والمسألة ليست فقط مجرد تعليم لغة ، فهناك البعد القومى وغرس الروح المصرية

والانتماء الوطنى ، وهذه أمور لا يستطيع غرسها إلا مدرس مصرى ، لكن لا مـــانع – عند الضرورة – من الاستعانة بمدرس أجنبى بشرط التدقيق فى الاختيار .

وعادت نفس الجريدة (أخبار اليوم) لتنشر تحقيقا ل" محمد السعدنى " و" سلامة حسن" فى عددها الصادر فى ١٩٨٨/١/٤ عن نفس القضية ، وصدرته بحديث للدكتور فتحى سرور وزير التعليم ، يقول فيه أن الاستعانة بمعلمين للغات الأجنبية ليس أمـــرا جديدا ولا طارئا ، فالمعلمون الإنجليز والفرنسيون موجودون بالفعل منذ القـــدم ، بـــل والمعلمون الألمان بالمدارس الألمانية والإيطاليون بالمدارس الإيطالية ، ونرسل بعثات للخارج لكى يتعلم أولادنا فى بيئة أجنبية ولا نخشى عليهم ، لأننا نســعى إلـــى تبـــادل الثقافات بين مصر والخارج كما يقتضى إعداد جيل من العلماء يجيـــد اللغـــة الأجنبيـــة والتمكن منها بالاطلاع على المراجع .

وقال الوزير أنه لا تناقض بين المنهج القومى فى التعليم والاستعانة بمعلمين أجانب فى تدريس اللغة طالما كان ذلك تحت إشراف وتوجيه الوزارة ويتم اختيارهم اختيـــارا جيدا ، حيث تكون الاستعانة بأفضل العنصر ، كما أن قانون العمل لا يجـــيز الاســـتعانة بأجانب يزيد عددهم عن ١٠٪ من العاملين المصريين وبشرط استهلاك هـــذه النســـبة خلال خمس سنوات ويكون الترخيص بها من وزير القوى العاملة وفق شروط محـــددة . ويضيف الوزير أن هناك معلمين عرب يقومون بتدريس العربية فى بلاد أجنبية ولم يخش أحد هناك من ذلك .

ومن داخل مدرسة طيبة للغات بمدينة نصر ، حيث يوجـــد عـــدد مـــن المدرســـات الإنجليزيات ، شرحت للمحررين السيدة نادية حافظ صاحبة ومديرة المدرسة ، كيفيـــة اختيارها لهؤلاء المدرسات ، فقالت أن المدرسة عندما تحتاج إلى معلمات جـــدد فإنهـــا تحرص على السفر بنفسها إلى انجلترا لاختيارهن علـــى أســـاس الأفضليـــة المطلقـــة والخبرة فى مجال التعليم للأطفال . وبصدد المفاضلة بين المصريات والإنجليزيات قالت المديرة أن طبيعة المعلمات الإنجليزيات تجعلهن أكثر صبرا وتحملا لمشاكل الأطفـــال ، فهن يعرفن كيف يتعاملن مع الأخطاء المتكررة للأطفـــال ، ومـــع إمكانـــاتهن الذهنيـــة المتفاوتة ، وذلك أمر لا تحتمله المعلمة المصرية أو المصريون بشكل عام !!

إنه لرأى مؤسف حقا فى بنات وطنها ، هذا الذى جرى على لسان المديرة ، أفلا يدعونا نفس منطقها أن نشعر بقلق من جانبين ، فهى مصرية وبالتالى فلم لا ينطبق عليها نفس الرأى الذى حكمت به على قدرات المعلمات المصريات ؟ ، ثم ، كيف يمكن الاطمئنان إلى أن تبث قيم ومشاعر واتجاهات تعزز الهوية القومية والانتماء الوطنى فى التلاميذ المسئولة عنهم ؟ لكننا لا نستطيع أن ننكر ما ألمحت إليه من الأطفال فى سنى تعليمهم المبكرة يكونون أقدر فى التقاط " اللكنة " الإنجليزية السليمة من مصادرها الأصلية .

وعلى الجانب الآخر ، نجد " وجدى لويس أنور" مدير مرسة سانت فاتيما بمصر الجديدة أن تجربة المعلمات الأجنبيات فى مدرسته قد أثبتت فشلها منذ سنوات ، وأن إدارة المدرسة قد قررت – بعد تجربة مريرة – الاستغناء تماما عن هذه النوعية من المعلمات ، والاستعانة بالمعلمة المصرية ذات المستوى الرفيع . ومن أسباب فشل التجربة – كما رواها مدير المدرسة للمحررين – أن المعلمات الأجنبيات بعد فترة من وصولهن إلى مصر يبدأن فى التذمر والتمرد على تقاليد المجتمع المصرى ، بالإضافة إلى صعوبة التفاهم بين التلاميذ وهم فى سنوات دراستهم الأولى وبين هؤلاء المعلمات اللاتى لا يعرفن كلمة عربية واحدة .

كذلك أشار إلى تلك المشكلات التى تنجم نتيجة كون المعلمة المسئولة عن النشء ليست من بنى وطنهم ولا تحمل تجاهه أى شعور بالمسئولية أو الانتماء أو حتى التعاطف . وأخطر من هذا ما أشار إليه الرجل من أنهم اكتشفوا أن عددا كبيرا من هؤلاء المعلمات ليس لديهن أى رصيد فى التربية والتعليم فى بلادهن ، وأنهن كن يعملن ممرضات أو شغالات وغير ذلك ، وأنهن اتخذن من التدريس فى مصر فرصة لرفع مستوى المعيشة خاصة أن مرتباتهن هنا مرتفعة للغاية .

وفى نقابة المعلمين كان رد فعل النقيب منصور حسين عنيفا فى اتجاه معارضة مطلب وزير التعليم باستقدام معلمين أجانب لمدارس اللغات ، وأكد النقيب أن هناك منهجا قوميا للتعليم يتم تدريسه سواء باللغة العربية أو الأجنبية ، فكيف يستطيع معلم أجنبى الالتزام بمثل هذا المنهج القومى الذى يرتبط أو المفروض أن يرتبط بالبيئة بما

تحمله من قضايا وطنية واجتماعية ؟ وكيف يستطيع هذا المعلم أن يغرس قيما ويوضح قضايا بعيدة تماما عن اتجاهاته وسلوكه . وتساءل النقيب : إذا كنا نستطيع السيطرة على الكتب فنحذف منها ما نحذف ونرفض ما نرفض فكيف لنا أن نسيطر على فكر وعقل مدرس أجنبى يستطيع أن يفرض أفكاره على التلاميذ الصغار ، ويستطيع أن ينقل ثقافته واتجاهاته من خلال طريقته فى التعليم ، خاصة أنه سيكون قدوة للأطفال فى الفصل ؟

وفى نفس العدد من أخبار اليوم يكتب " عبد المنعم عثمان " المحرر بالجريدة عن أنه ، وبعد أكثر من شهرين من تدريس العلوم فى مدارس اللغات باللغة الأجنبية ، فوجئت المدارس بقرار تصدره وكيلة أول الوزارة ورئيسة قطاع التعليم يقضى بتقسيم تدريس العلوم إلى جزءين فى الصفوف الأول حتى الرابع الابتدائى ، جزء باللغة العربية ، وآخر باللغة الأجنبية ، بعد أن كانت تدرس العلوم كلها باللغة الأجنبية فقط .

وعاب المحرر على هذا القرار بصعوبة تنفيذه فقد كاد العام الدراسى أن ينتصف ، ولا يعقل أن فصلا ابتدائيا تدرس فيه مادة واحدة بواسطة مدرسين أحدهما بالعربى والآخر باللغة الأجنبية . وبرر وزير التعليم ماحدث بأن كتاب المعلومات العامة ملىء بالحشو وأنه جار تنقيته من الزيادات غير الضرورية ، كما أنه كمرحلة انتقالية اكتفى بترجمة المفاهيم والمصطلحات العلمية فى كتاب مصاحب للكتاب الأصلى باللغة الأجنبية ، وذلك حتى يتم طبع كتاب جديد خاص بمدارس اللغات يتضمن ترجمة المنهج مع أبرز المصطلحات العلمية باللغة الأجنبية . وبالإضافة إلى ذلك فقد صرح الوزير فى مؤتمر التعليم الخاص أن خطة العام التالى تتضمن إلغاء الكتب المترجمة بمدارس اللغات خاصة فى مادتى العلوم والرياضيات وتدريس المقررات المعتمدة فى بريطانيا وفرنسا !

شهادة أولاد الأكابر !

وفى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٧/٦/٢٧ كتب " محمد امبابى " تحقيقا عن قضية الشهادة الإنجليزية الشهيرة " جى .سى . إى" ، وهى إحدى الشهادات المعادلة للثانوية العامة مثل البكالوريا الدولية والبكالوريا الفرنسية وغيرهما . وتقبل الجامعات

المصرية الحاصلين على شهادة " جى٠ سى ٠ إى " منذ أكثر من أربعين عاما ، أى منذ أن أنشئت هيئة تصفية المدارس المؤممة وكان اسمها فى البداية الشهادةالثانوية المعادلة ٠ وكان النظام يسمح للطلاب بالتقدم لهذه الشهادة إذا كانوا حاصلين على الشهادة الإعدادية وأتموا دراساتهم بالصف الأول الثانوى ، وأن يكون الطالب قد أتم ١٦ سنة فى بداية أكتوبر من السنة التى يتقدم فيها للحصول على هذه الشهادة ، وأن يكون مستواه جيدا فى اللغة الإنجليزية ، ويجتاز الاختبار الذى يعقد له قبل الحصول على استمارة الالتحاق بفصول ال جىسىإى ٠٠ ويمكن للطالب الحصول على هذه الشهادة بعد أن يجتاز فترتين دراسيتين حيث يعقد امتحان فى يناير والآخر فى يونيو ٠

وغالبا ما كان يتقدم لهذه الشهادة طلاب مدارس اللغات حيث يسجلون أسماءهم عن طريق مدارسهم أو يقومون بتكوين مجموعات منهم وتسجيل أسمائهم مباشرة عن طريق المركز الثقافى البريطانى ، وهو الذى يشرف وينظم عملية الدراسة وامتحانات شهادة ال جىسى إى ٠ وكان الحصول على هذه الشهادة يقتضى أن يدرس الطالب بنجاح خمس مواد من بينها اللغة الإنجليزية وأدب اللغة ، وتعتبران مادتين مستقلتين عند احتساب المواد ٠ أما المواد الباقية فتكون من بينها المواد المؤهلة لدخول الكلية التى يرغب الطالب فى دخولها ، وغالبا لا تخرج هذه الكليات عن الطب والهندسة ٠ولا تحسب اللغة العربية أو الدين من بين المواد الخمس ، ولا تحسب مادة الرياضة الأولية ضمن مادة الرياضة ضمن المواد الرياضية المؤهلة لكليات الهندسة ٠

وبعد نجاح الطالب فى هذه المواد يمكنه التقدم لمكتب التنسيق للقبول بالكليات والمعاهد العليا والمتوسطة ، تماما مثل طالب الثانوية العامة ، وبذلك يمكنه أن يدخل الجامعة مباشرة دون أن يمر بشهادة الثانوية العامة ، بحيث يستطيع اختصار عامين من دراسته فى المدارس العادية ٠

ولكى يسجل الطالب اسمه لدخول امتحان ال جى سى إى عليه أن يدفع رسوما قدرها ٤٦٥ جنيها ليؤدى الامتحان فى خمس مواد ، كما صرحت بسمة ديمترى المسئول عن التسجيل لدورات هذه الشهادة لمحمد امبابى كاتب التحقيق ، وإذا أراد الطالب أن يمتحن فى مادة واحدة فعليه أن يدفع رسوما للامتحان قدرها ١١٧ جنيها ،

أما إذا اراد أن يؤدى الامتحان فى مادتين فيدفع ٢٠٤ جنيهات ٠٠ والثلاث مواد ٢٩١ جنيها ٠

وإذا كانت هذه الرسوم تتعلق بالامتحانات فقط ، فإن على الطالب كذلك أن يدفع ٦٤٠ جنيها لحضور دورة دراسية فى أى مادة من مواد العلوم ، ويدفع ٥٤٠ جنيها لحضور دورة دراسية فى أى مادة من مواد الرياضيات ٠٠ وهناك إقبال كبير على هذه الدورات وعلى الامتحانات ، ووصل عدد المتقدمين للحصول على هذه الشهادة سنويا إلى ٨٠٠ طالب وطالبة ٠

ويمكن أن تسمى فئة هؤلاء الطلاب بالفئة المحظوظة التى يأتيها عيشها التعليمى رغدا ، فمن من أبناء معظم جماهير المصريين كان يستطيع هذه التكاليف مقدرة بقيمتها فى ذلك الوقت ؟ إن أمر التكلفة لا يقف عند هذا الحد ، إذ لابد أن تضاف تكلفة الكتب ، حيث لم يكن سعر الكتاب المستخدم يقل عن ١٥ جنيها ، وهناك مدرسون مخصوصون يحتكرون دروسها ولم يكن يقل ما يتقاضاه أى مدرس عن ٣٠٠ جنيه من الطالب مقابل ٢٠ أو ٢٥ حصة فقط للمادة الواحدة ٠

إنها شهادة ، كما قالت بحق فوزية السيد ، خبيرة اللغة الإنجليزية للمحرر " تقتل مبدأ تكافوء الفرص ، بل تخلق الحقد الاجتماعى " وتكرس الفروق الاجتماعية ، وإلا فكيف تتاح لفئة من الناس أن تختصر من سنوات التعليم سنتين تشتريهما بالمال الذى توافر فى يديها ؟ بينما قانون التعليم يقضى بأن يمضى الطالب ثلاث أعوام بعد حصوله على الشهادة الإعدادية ؟ ٠ ويصف أحمد فؤاد مدير إدارة الزيتون التعليمية هذه الشهادة بأنها " شهادة أولاد الأكابر أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة " ٠

وما لايقل عن ذلك خطورة ما صرح به محمد رجائى وكيل وزارة التربية والتعليم لشئون التعليم الثانوى لامبابى أن المستوى العادى الذى يدرس للطالب فى هذه الشهادة لا يؤهل فى الحقيقة لدخول الجامعة ٠٠ بل إن بعض مستوياته مضلل وخصوصا فى مادة الرياضيات ، فهى لا تعادل فى الواقع مستوى ما يدرسه الطالب عندنا فى الإعدادية ، وبالتالى فهى أقل بكثير من مستوى ما يدرسه طالب الثانوية العامة ٠

والعجيب أنه فى انجلترا نفسها ، صاحبة الشهادة المحظوظة ، لا تقبل جامعاتها سوى الطالب الحاصل على المستوى المتقدم لهذه الشهادة ، أما الحاصل على المستوى العادى فيبقى عامين فى مدرسته لدراسة المستوى المتقدم ، وذلك بدراسة قدر مكثف من المواد المؤهلة لدخول الكلية التى يرغبها ٠

من أجل هذا أشار امبابى إلى قرار أصدره المجلس الأعلى للجامعات فى يناير ١٩٨٧ تم فيه وضع ضوابط تقلل من التباين فى المستوى بين شهادة ال جى سى إى وبين شهادة الثانوية العامة لتحقيق قدر من تكافوء الفرص بين الطلاب ، وأهم هذه الضوابط أن يكون قبول الطلاب بالجامعات المصرية بالنسبة للحاصلين على ال جى سى إى للحاصلين على المستوى المتقدم لهذه الشهادة وليس على المستوى العادى الذى كان يؤخذ به حتى عام ١٩٨٧/٨٦ ، أما الحاصلون على المستوى العادى فتضاف إلى دراستهم مادة اللغة العربية ، ويؤدى الطلاب الامتحان فيها مع طلاب الثانوية العامة فى نفس الوقت المقرر لامتحان هذه المادة ، على أن يطبق هذا القرار من العام ١٩٨٩/٨٨ ٠

وفى أهرام ١٩٩٢/٩/٨ يكتب " سيد على " تحقيقا صحفيا عن الصورة المتطورة للشهادة الإنجليزية ، أشار فيه إلى أن الوزارة كانت قد رخصت لبعض المدارس بدراسة شهادة الثانوية الإنجليزية المتطورة (I.G.C.S.E) اعتبارا من العام الدراسى ٩١/٩٠ كبديل عن الشهادة السابقة التى تحدثنا عنها فى الفقرات السابقة ، وسمحت لحاملى المتطورة بالقبول فى الجامعات المصرية ، لكن شهدنا - كما يقول المحرر - سيلا من قرارات وزارة التعليم والمجلس الأعلى للجامعات أدى فى نهاية الأمر إلى وضع عراقيل أمام طلاب هذه الشهادة ٠

ومن هذه العراقيل التى أشار إليها المحرر قرار المجلس الأعلى للجامعات الذى اعتبر من يحصل على تقدير D أو E راسبا ، مع أن المجلس الأعلى للجامعات كان يعتبر نفس التقدير نجاحا ٠ وإن كان هذا ليس مبررا ، ذلك أن التجربة أثبتت أن ما كان حادثا كان خطأ ٠ ونقل المحرر شكاوى متعددة من أن الطالب قد يكون حاصلا على

مجموع يزيد على ال٨٠٪ لكنه حصل على تقدير D فى إحدى المواد ، فيعتبر راسبا وبالتالى يعيد امتحان المواد كلها !

رؤيـــة إسلاميـــة :

كان لابد أن نجد ردود فعل غاضبة من التيار الدينى الإسلامى ضد التعليم الأجنبى من حيث ممارساته ، وحملت لواء التعبير عن هذا الاتجاه جريدة (النور) ، فقد نشرت مقالا للدكتور عبد الرشيد صقر فى عددها الصادر فى ١٩٨٨/٢/٣ ركز فيه على أن المدارس الأجنبية فى مصر هى مدارس تبشيرية ، وأطال فى ذكر تاريخ من جهود المبشرين الأجانب فى العالم الإسلامى منذ أوائل القرن العشرين ، معتمدا بدرجة كبيرة على ما نشر فى كتاب ا.ل. شاتليه " الغارة على العالم الإسلامى " ، وكذلك على ما أورده د. محمد البهى فى مؤتمر السنة النبوية بدولة قطر (لم يذكر تاريخ أى منهما) ، وكذلك أشار إلى آراء تنسب للقس الشهير " صمويل زويمر " رئيس جمعيات التبشير فى مؤتمر القدس للمبشرين الذى انعقد عام ١٩٣٥ .

وبنبرة عالية ولغة يغلب عليها النزعة البلاغية وأسلوب يتسم بالإثارة والتهييج والمبالغة أكد كاتبنا أن " المدارس الأجنبية متحفزة لتنفيذ خطة سدنتها فى تكفير أبناء المسلمين وتشكيكهم فى دينهم وإبعادهم عن كتابهم وتدريبهم على العبث ودفعهم إلى الفن الهدام ، وتلقينهم الإلحاد ، وإرضاعهم المذاهب المخربة ، وتبغيضهم فى الحق وبذل شتى المحاولات لإبعادهم عنه ، وتقريبهم من الباطل وإقناعهم بالدفاع عنه ، وتنشئتهم على الرذيلة ومقارفتها فى الاختلاط وتنفيرهم من الفضيلة ، والهروب منها ، وعبادة الشهوات ، والانغماس فى اللذاذات ، عقل لا يفكر إلا فى اللذة ، ونفس أمارة بالسوء تأوى إلى المتعة ، ومواهب تدفن تحت ركام الدعة " !!

ونشرت النور فى ٢٠ رمضان عام ١٤٠٩هجرية ، تحقيقا خطيرا لسلام عبده يشير إلى أن جهودا تبذل فى اتجاه مضاد للتربية الدينية الإسلامية لا تحدث فى مدارس أجنبية ، بل وفى مدرسة حكومية مصرية كشفت عنها رسالة لمواطن يسمى عنتر محمد على من إحدى قرى مركز أشمون بالمنوفية . قال الشيخ عنتر : بدأت الحكاية

عندما تغيبت ابنته رباب بالصف الثالث الثانوى بالقسم العلمى بمدرسة سنتريس الثانوية للبنات عن البيت . وبالطبع كان المكان الذى يجب أن يسأل عنها فيه هو المدرسة ، وفى المدرسة عرف أنها كانت تتردد على غير مسلمين يشوهون لها دينها .وذكر المحرر بعض شهادات لطالبات لجهود بعض المدرسين على نفس الطريق مما لا داعى للإفاضة فيه ، خاصة ونحن لا نملك التأكيد أو النفى لما حدث .

وفى العدد التالى الصادر فى ٢٧ رمضان تابعت الجريدة تحقيقها عما حدث فى سنتريس ، وفيما يبدو فقد تركز الاتهام فى مدرس التربية الفنية بالمدرسة ، وبدت التعليقات غاضبة فى آراء الأهالى الذين استطلعهم المحرر هذه المرة ، وكذلك بعضا من القيادات المحلية .

وفى عدد آخر من جريدة النور ، الصادر فى ٦ صفر عام ١٤١٠ نقرأ عن حملة شديدة اللهجة على المدارس الأجنبية وخطورتها على أبناء المسلمين ، وتركز التحقيق الذى قام به محمد فتح الله على الكلية الأمريكية بالمعادى التى سبق أن أشرنا إليها . ونقل المحرر قول أحد الطلاب " هشام الحموى " بالصف الثانى ثانوى ، أن أباه مصرى وأمه أمريكية ، وهو لا يعرف اللغة العربية ، وإن آجلا أم عاجلا فسوف يترك مصر ليعيش فى أمريكا . ولما سئل عن ديانته ، أجاب بأنهم يقولون له أنه مسلم !! ولكنه لا يمارس أى فرض دينى مع اقتناعه التال بأن هناك إلها .

ونقل المحرر شهادات بعض الطلاب والعاملين ، منها ما ذكرته إحدى الموظفات وهى مصرية كاثوليكية من أنها تصاب بالدهشة لما تراه كل صباح من الطلبة والطالبات ، حتى أطفال المرحلة الإعدادية ، وهم يجلسون متشابكى الأيدى ويتبادلون القبلات عند اللقاء وبعد انتهاء الدراسة .

ثم اتجه المحرر إلى المدرسة الدولية البريطانية بالزمالك ، وهى على غرار الكلية الأمريكية بالمعادى ، وهى كذلك مقصورة على أبناء الجاليات الدبلوماسية المصرية – ولعله يريد العاملة فى مصر . . ويؤكد أنصارها أن نظام الراهبات بها رائع فى تعليم احترام المدرسة وهيئة التدريس .. إلى غير ذلك من جوانب سبق أن أشرنا إليها ،

وإن كان التركيز هنا على عناية عدد من المدارس التى تناولها التحقيق بتنظيم زيارات للكنائس الكبرى الهامة ٠

وهناك رد فعل آخر لم يتجسد فى كلام وإنما فى عمل إنشائى تمثل فى صيغة جديدة من المدارس أطلق عليها اسم " المدارس الإسلامية " ، نشرت عنها جريدة النور تحقيقا صحفيا لشعبان عبد الرحمن ، فى عددها الصادر فى ٣٠ جمادى الأولى عام ١٤٠٨هجرية ، حيث أشار إلى أن هذه التجربة قد بدأت عام ١٩٧٨بمدرستين هما طلائع الكمال بمصر الجديدة ومدرسة طلائع الكمال بالعجوزة ولاقت التجربة نجاحا ملحوظا مما أدى إلى تكاثر المدارس التى من هذا النوع ٠

أطلعنا المحرر على نتائج زيارته لمدرسة السيدة خديجة بالنزهة بمصر الجديدة ، حيث بدأ طابور الصباح بتلاوة القرآن الكريم ، ثم رددت المدرسة المشرفة على الطابور سورة الفاتحة ورددها التلاميذ وراءها ، ثم حديث دينى ، وبعد ذلك انصرف التلاميذ إلى فصولهم ٠ وعندما أذن لصلاة الظهر خرج التلاميذ فسحة الصلاة ، واصطف كل صف دراسى فى ممر واسع أمام الفصول ليؤدوا الصلاة جماعة مأمومين بأكبرهم سنا تحت إشراف مديرة المدرسة التى وقفت تنظم صفوفهم وتبدى ملاحظاتها على نظافة جوارب بعض التلاميذ وتحثهم على ضرورة غسل جواربهم لأن النظافة من الإيمان ٠

وذكر محمد محمود بحر ، عضو مجلس إدارة جمعية السيدة خديجة بأن الجمعية أنشأت المدرسة منذ خمس سنوات ، وأصبحت وقت إجراء التحقيق تضم حضانة بها ٢٤٠ تلميذا ، ومدرسة ابتدائية بها ٢٦٠ ، ومصاريف الدراسة كانت تصل إلى ١٥٠ جنيها لتلميذ الحضانة و١٦٠ لتلميذ الابتدائى ، وهى مصاريف تقل كثيرا جدا عنها فى المدارس الأخرى ٠ وذكرت سوسن محمود الابيارى ناظرة المدرسة أنهم يشترطون التزام المدرسة بالزى الإسلامى ، وأن تكون على قدر واف من الثقافة الإسلامية وأن تكون قدوة لتلميذاتها فى الالتزام بمبادىء الإسلام ، وأن تكون خريجة جامعية ٠

ويتم تحفيظ القرآن للتلاميذ على يد محفظين متخصصين . وهناك يدرس التلاميذ الإنجليزية كلغة أجنبية ، ثم هناك تدريس مادة الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية . وبالنسبة لمنهج التربية الدينية تضيف المدرسة على منهج الوزارة منهج خاص فى القرآن والأحاديث . ويتم الاحتفال بالمدرسة بالمناسبات الدينية كالهجرة والمولد النبوى والإسراء والمعراج حيث يتم استخلاص العبر والدروس بأسلوب مبسط للأطفال .

ونقل المحرر عن زيارته لمدرسة إسلامية بالهرم ، وكيف سمع برنامجا يذاع على التلاميذ فى الصباح بعنوان " قل ولا تقل " لتصحيح بعض المفاهيم الإسلامية مثل قل " السلام عليكم " ولا تقل " صباح الخير " أو " مساء الخير " وقل " جزاك الله خيرا " ولا تقل " شكرا " ، وبعض الآداب الإسلامية الملازمة لتناول الطعام والشراب ومعاملة الجار . ولم تقتصر الإذاعة الصباحية على ذلك بل تضمنت جريدة باللغة الإنجليزية السهلة التى تنمى مقدرة الطالب اللغوية ، ولكل مدرسة – من الحضانة والابتدائى مسجدها الخاص ، ويتم الفصل بين البنين والبنات ابتداء من الصف الصف الرابع الابتدائى .

تكلفة تعليمية أم ابتزاز؟

من المتوقع بطبيعة الحال لكل ولى أمر طالب ، عندما يرسل ابنه إلى مدرسة خاصة أنه سيدفع تكلفة تعليمه ، الأمر الذى يختلف عنه فى المدرسة الحكومية حيث تتكفل الدولة بذلك ، ومع ذلك فقد احتلت قضية المصروفات فى المدارس الخاصة موقعا مهما على صفحات الصحف مشفوعة بشكاوى تصل إلى حد الصراخ من اشتعال نار أسعارها حتى لقد وصفها البعض بأنه ابتزاز صارخ للأسرة المصرية التى ينوء كاهلها بكثير من المتاعب الاقتصادية .

من هذا ما كتبه الصحفى المخضرم " محمود عارف " فى جريدة مايو فى ١٩٨٥/١١/٤ عن ضرورة أن يترفق أصحاب ومديرو المدارس الخاصة بجيوب أولياء الأمور وأن ينأوا بالعملية التعليمية والتربوية عن الاستغلال والتجارة ، بعد أن وضحت المغالاة فى رسوم الدراسة وارتفعت الشكوى منها . ثم عاد نفس الكاتب إلى الكتابة فى

نفس الجريدة (مايو) فى ١٩٨٦/٩/٣٠ليشير إلى فئة من أصحاب المدارس الخاصة زاد نهمهم للمال فابتدعوا أساليب غريبة تسهل جمعه وتبرر لهم عملية السطو على جيوب أولياء الأمور، حتى أصبح الحد الأدنى لمصروفات هذه المدارس ٥٠٠ جنيه ، بالإضافة إلى ثمن الكتب وقيمة الاشتراك فى سيارات المدرسة والتبرعات الإجبارية للمساهمة فى الإنشاءات الجديدة ، وهى تبرعات مشمولة بالدفع والنفاذ ، ولا تقبل الجدل أوالمساومة .

ويؤكد محمود عارف أن البعض من أصحاب المدارس الخاصة لم يكتف بهذه الأموال الطائلة بل تفتحت شهيتهم لجمع المزيد واشتعل سعارهم فأطلقوا صيحة ذات رنين براق مؤداها تحديث مناهج الدراسة بإدخال العقول الالكترونية وتدريب الطلاب عليها بدءا من مرحلة الحضانة ، ومرورا برياض الأطفال ، ثم بقية المراحل التعليمية الأخرى .

وكتب " يسرى موافى " تحقيقا بأهرام ١٩٨٦/٧/٧بعنوان (مواجهة صريحة لمشكلة التبرعات التى ترهق البيت المصرى) جاء فيها أن التقدم بأوراق التلاميذ لحضانات المدارس الخاصة أصبح مقرونا بالتبرعات ذات المسميات المختلفة والتى يقبل عليها أولياء الأمور بكل ترحاب ودون معارضة ، فكان ذلك سببا فى مغالاة هذه المدارس فى المصروفات وتشجيعها على طلب المزيد من أولياء الأمور وإرهاقهم فى المطالب . وأكد يسرى أن هذه التبرعات قد بلغت حدا لا يطاق فى بعض المدارس تحت مسمى إنشاءات أو أسهم وغيرها ، أما بالنسبة للتبرعات العينية فقد تدرجت من المكاتب والكراسى وأطقم صالون " تاكى " ومراوح الأسقف والستائر والموكيت إلى الثلاجات والتليفزيونات وأجهزة الفيديو والكومبيوتر ، كما طلبت إحدى المدارس " غسالة " من ولية أمر !

وفى أهرام ١٩٨٦/٩/٢١ عاد يسرى موافى إلى كتابة تحقيق صحفى آخر بعنوان (من يطفىء النار التى اشتعلت فى مصروفات المدارس الخاصة ؟)، ومما جاء فيه أن وزارة التربية كانت قد حددت نسبة ربح لأصحاب المدارس الخاصة وكانت ١٠٪ ثم زيدت إلى ١٥٪ من قيمة رأس المال المستثمر أو إيرادات المدرسة أيهما يختار صاحب

المدرسة ، وذلك تمشيا مع أسعار الفائدة المعمول بها فى البنوك وتشجيعا لاستثمار رؤوس الأموال فى هذا النوع من التعليم ،وعلى الرغم من هذا فقد رفعت المدارس الخاصة مصروفاتها الدراسية إلى أكثر من ١٠٠٪، إلى جانب الأرقام الخيالية من الجنيهات تحت مسمى التبرعات للإنشاءات أو لحب مصر !أو لأى مسمى آخر ٠

وقد بلغ الحد أن إحدى مدارس اللغات بالجيزة حصلت رسوما مدرسية ألف جنيه عن الطفل فى الحضانة ، وأكثر من ألف جنيه أخرى تبرعات تحت مسمى الإنشاءات وألف جنيه للسيارة والتغذية وخلافه ٠ ومدرسة أخرى رفعت مصروفاتها من ٣٠٠ جنيه إلى ٨٠٠ جنيه أى إلى أكثر من ١٥٠٪، وأخرى تطالب أولياء الأمور بدفع مصروفات العام الجديد فى شهر مارس من كل عام وإلا فسيكون الشارع مأوى لأطفالهم ٠ ومدرسة أخرى تجمع تبرعات لإقامة حمام سباحة واستراحة فخمة لهيئة التدريس الأجنبية بالمدرسة تتكلف الكثير والكثير ٠

وأشار يسرى إلى أن المدارس الخاصة دابت على أن تخفى مصروفاتها الحقيقية عن الوزارة وعن الجهاز المالى والإدارى ، وتظهر مصروفات وهمية ومرتفعة تتمثل فى أجور المدرسين حيث يتعاقد المدرس بأجر كبير يثبت فى الدفاتر الرسمية ولا يتقاضى إلا نصفه أول كل شهر ٠٠ وأساليب أخرى مماثلة ٠ وأشار يسرى إلى مشكلة الزى المدرسى وإصرار المدرسة على تغييره سنويا فى أشكال وألوان مختلفة نصفه للصيف والنصف الآخر للشتاء ، ولا يشترى إلا من محلات كذا التى تتفق معها المدرسة نظير عمولة عن كل زى ، والزى الذى لا يحمل علامة أو " تيكيت" هذا المحل يكون شاذا حتى ولو انطبقت عليه مواصفات اللون والشكل ٠

وكتب " محمد باشا " الصحفى بالأهرام فى عدد ١٩٨٧/٩/٢١مقالا قصيرا بعنوان (نحن نشكو المدارس الخاصة) ، أعلن فيه أن كل التصريحات والخطوات التى اتخذت تجاه قضية مصروفات المدارس الخاصة لم تسفر عن شىء يطمئن أولياء الأمور ، فموجة الاستغلال لا تزال ، وأباطرة الامبراطورية لا يزالون يمارسون " عينى عينك " غرس أسنانهم فى جيوب الآباء بلا رحمة ، بل وبحدة أشد مما كانوا عليها فى سنوات ماضية ، وشكاوى الآباء بل صرخاتهم أصبحت تملأ صفحات الصحف وأعمدة الكتاب ،

ولا أحد يسمع ولا أحد يجيب ، ولا تصرف خاطىء يصحح ولا قانون عادل يمارس .. ولا .. ولا ..ولا" ماذا حدث؟ .. نحن لا نملك الإجابة .. وإنما فقط نشكو .. فهل من مجيب ؟ "

وفى إجابته لتساؤلات كل من " أهداف البندارى " و" عبد العزيز محمود" فى تحقيقهما بأهرام ١٣/٧/١٩٨٨أكد د. سرور وزير التعليم أن التبرعات والهدايا والمساهمات فى الإنشاءات محظورة قانونا على المدارس الخاصة ، بل إن إدارة الفتوى بمجلس الدولة قد أكدت مخالفة ذلك لقانون التعليم والقرارات الوزارية المنفذة له حتى فى حالة جمع التبرعات على هيئة " أسهم " . وهذا الذى قاله الوزير معروف للكافة ، لكن الملموس للكافة أيضا أن المخالفة تتم تحت بصر الجميع !

كذلك أشار وزير التعليم إلى أن القانون يبيح للمدرسة الخاصة أن تزيد من مصروفاتها المدرسية فى حدود ٥٪ كل سنة لمساعدة أصحاب المدارس على مواجهة ارتفاع الأسعار وتحقيق ربح قيمته ١٥٪ من إجمالى الدخل . وفى حالة زيادة النفقات يجوز للمدرسة أن تطلب زيادة مصروفاتها عن هذا القدر ، ويجوز لثلاثين من أولياء الأمور الشكوى من الزيادة للجنة المركزية بالوزارة أو الإدارات التعليمية .ولما سأله المحرران عما يفعله أولياء الأمور إذا كانت الزيادة كبيرة بطرق ملتوية ؟ أجاب الوزير أنهم مطالبون بالوقوف فى وجه كافة صور الاستغلال سواء بزيادة المصروفات عن النصاب القانونى أو فرض مصروفات الأنشطة والخدمات الاختيارية بالإكراه عن طريق تقديم شكاوى للوزارة أو الإدارات التعليمية .

ونقل التحقيق الحوار إلى " فاروق العمرى " أمين صندوق جمعية أصحاب المدارس الخاصة الذى قال أن بعض المدارس التى تتحايل لزيادة المصروفات تواجه مشكلات عديدة من بينها ارتفاع أجور المدرسين بنسبة سبعة فى المائة سنويا وارتفاع أسعار المياه والإنارة والخدمات .وأكد أن هناك مدارس خاصة مظلومة فى تقدير مصروفاتها ، وهى كل المدارس التى افتتحت قبل الثمانينات ، ولم ينكر صاحبنا أن بعض السماسرة يتدخلون بين أولياء الأمور وبعض المدارس لضمان قبول التلاميذ مقابل مبالغ تتراوح بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه !

وفى تحقيق لـ" منتصر جابر " و" مصطفى عبد الرازق" بجريدة الوفد فى ١٩٨٩/٩/١٠ نقل شكوى من أصحاب المدارس الخاصة من تعدد رسوم وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة حيث تعتبرها الوزارة " الدجاجة التى تبيض ذهبا " ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هذه القرارات الوزارية :

- قرار وزارى رقم ١٧١ بتاريخ ٨٩/٧/٣٠ يحصل لحساب صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية رسما قدره ألف جنيه على كل ترخيص متعلق بإنشاء مدرسة خاصة ورسما مماثلا على تجديد التراخيص ٠

- نفس القرار الوزارى السابق ، تذكر المادة الثانية منه : يسدد الطالب رسوم طلبات تصديق أو استخراج استمارات أو بيان نجاح مع تحصيل رسم قدره ٢٠ جنيها للطالب المقيد بالمدارس الخاصة ، هذا بخلاف ثمن الكتب الدراسية والتى تقوم الوزارة بتغيير وتبديل الكثير من المواد الدراسية والتى يتم توزيعها أثناء الدراسة على التلاميذ ويحصل ثمنها من الطالب بعد أن تكون حصلت ثمنها الإجمالى من صاحب المدرسة ، كذلك زيادة رسوم المرافق والخدمات ٠

ومن أجل وضوح الرؤية قابل المحرران فاروق العمرى مدير مدارس بيبى جاردن للغات كى يوضح أسباب ارتفاع مصروفات دور الحضانة ، فمن رأيه أن ذلك يعود أساسا إلى بداية الترخيص بالحضانة حيث يتم تحديد المصاريف تبعا لكثافة الفصل الدراسى الواحد ٠ والمشكلة التى طرأت هذا العام (٨٩) هى أن الفصل الدراسى كانت كثافته ٤٥ تلميذا ، ثم فوجئوا بالقرار الوزارى رقم ١٥٤ لعام ١٩٨٨ بتحديد كثافة الفصل ب٣٠ تلميذا ، وهذا يعنى تحميل مصروفات الفصل الواحد على ٣٠ تلميذا بدلا من ٤٥ تلميذا ٠ وفى مقابلة مع وزير التعليم تم رفع الكثافة إلى ٤٠ تلميذا ، ولكن صدر قرار وزارى رقم ١٥٠ لعام ٨٩ بتحديد كثافة الفصل بالحضانة ب ٣٦ تلميذا ٠٠وهكذا يتضح أن أصحاب المدارس الخاصة فى رأى صاحبنا لا ذنب لهم فى ارتفاع التكاليف !

والغريب أن الشكوى امتدت إلى مصروفات المدارس التجريبية والتى تتبع الدولة فهذه أم لطفلين تدفع لهما فى المدرسة التجريبية ٥٥٠ جنيها ، هذا بخلاف السيارة

حيث تدفع ١٥٠ جنيها ، والملابس أكثر من مائة جنيه ، ورغم ذلك فإن العناية بالطفل فى هذه المدرسة ليست على ما يرام ، ولكن ماذا تفعل ؟ !

ونشر محمد امبابى تحقيقا فى أخبار اليوم فى ١٩٨٩/١٢/١٦ عن شكاوى مدارس اللغات القديمة من ضعف المصروفات ، ونقل قول " رضا سلامة " مديرة كلية رمسيس أن المدارس العريقة تكاد تضيع فى الزحام . لقد أصبحوا أرخص مدارس اللغات فى مصر ، ولولا انتماء المدرسين وارتباطهم بالمدرسة لهجروها بسبب مرتباتهم الضعيفة . والمورد الأساسى هو المصروفات وهى قليلة ، مما غل أيديهم عن عمل الإصلاحات والترميمات الضرورية لمبنى المدرسة الذى أنشىء عام ١٩١٠ ، ومصروفات الحضانة ٢٠٦ جنيهات والابتدائى ٢١٢ جنيها ، والإعدادى ٢٣٧ جنيها والثانوى ٢٤٦ جنيها .

وبالنسبة لمدرسة الأرمن بمصر الجديدة ، فهى قد أنشئت عام ١٩٣٣ ، كما تقول انطوانيت يوسف مراد مديرة المدرسة ، وأن المدرسة بدأت نشاطها بمنطقة الفجالة ، وكانت مخصصة للجالية الأرمنية . وفى عام ١٩٥٣ تم إنشاء مبنى مصر الجديدة ، ومنذ عام ١٩٦٧ فتحت أبوابها للجميع لتعلم اللغة الإنجليزية ، وكذلك الفرنسية ، وزادت توسعات المدرسة . أما وقت إجراء التحقيق فالمدرسة - كما تقول المديرة - تعانى بشكل واضح من ضعف المصروفات وعدم القدرة على توفير الإمكانيات المناسبة للخدمة التعليمية التى تقدم للطلاب ، وأكدت المديرة أنهم اضطروا لبيع مدرسة قديمة بالإسكندرية ليتوسعوا من حصيلتها .

وقد أكد د.سرور للمحرر أنه يقدر هذه المدارس ، وأعلن أنه على استعداد تام لإعادة النظر فىمصروفات أى مدرسة من المدارس العريقة إذا ما قدم له اقتراح محدد ومؤيد من مجلس الآباء بقيمة المصروفات الحالية ومدى عجزها عن الوفاء بالتزامات المدرسة ومقدار الزيادة المطلوبة ، وذلك لمساعدة هذه المدارس فى مواجهة المشروعات التعليمية بها ، كما أبدى استعداده لتذليل ما يواجه تلك المدارس من صعوبات .

وبعنوان مثير " هذا الابتزاز التعليمى " كتب " يسرى موافى " تحقيقا بالأهرام فى ١٩٩٠/١/١٤ أشار فيه إلى بعض المدارس الخاصة ، منها مدارس الB.B.C التابعة لإدارة شرق القاهرة التعليمية حيث رفعت المصروفات من ٤٥٠ جنيها إلى ١٥٢٨ جنيها ، بموافقة الوزير ، كما قال مسئولوها وبناء على خطاب معتمد من مدير عام التعليم الخاص ٠ وشكا أولياء أمور من أن المدرسة قامت منذ إنشائها ومنذ سنوات مضت بتحصيل رسوم إنشاءات كبيرة دون إعطاء إيصالات رسمية بلغت ٥٠٠ جنيه ، زيدت فى عام ١٩٩٠ إلى ألف جنيه عند دخول كل طفل جديد ، وقد بلغت هذه الحصيلة – كما يقول أولياء أمور – مليونا و٣٨٠ جنيها ٠

ونقل كاتبنا عن أولياء الأمور أن المصروفات تدرجت من ٤٥٠ جنيها إلى ألف جنيه ، ثم ١٥٢٨ جنيها ، أى بزيادة تعادل ١٠٩٪ ٠ وإذا أضفنا إليها مصاريف التغذية التى ألغيت وأثمان الكراسات والكشاكيل وتجليدها ، وما يجمع عند دخول الطفل ، لأصبحت المدرسة تحصل زيادة مقدارها ٣٣٩,٥٪ من المصروفات المدرسية المقررة٠

وقد تابع يسرى موافى القضية فى عدد تال فى أهرام ١٩٩٠/٢/٥، وقد رد وزير التعليم بأن هناك لجنة بالوزارة مختصة برفع وتحديد المصروفات المدرسية وهى اللجنة المركزية للتعليم الخاص ، وذلك بناء على الموقف المالى للمدرسة ، وبعرض نتيجة البحث المالى للمدرسة المشار إليها سابقا ، والذى أعدته اللجنة المشكلة من الإدارتين العامتين للتعليم الخاص والتوجيه المالى والإدارى على وزير التعليم ، تمت الموافقة فى ١٩٨٩/١٠/٣٠ على أن تكون مصروفات المدرسة ١٥٢٨ جنيها ابتداء من العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ ، وتم إخطار أولياء الأمور بذلك ٠ كما أشار رضا إدوارد مدير المدرسة إلى أن سبب رفع المصروفات هو ارتفاع قيمة الأرض التى تم شراؤها من محافظة القاهرة وقيمتها حوالى ٥ ملايين جنيه إلى جانب عدة ملايين أخرى لبناء المدرسة وتوصيل المرافق إليها ٠

وفى تحقيق لسامى فهمى بجريد الأهالى فى ١٩٩١/٨/٢٨ أشار إلى ظاهرة جديدة ابتكرها أصحاب المدارس الخاصة للتحايل على القانون والاستمرار فى جباية الأموال

من أولياء الأمور تتمثل فى تسجيل جمعية باسم المدرسة فى الشـــئون الاجتماعيـــة ، تفرض الجمعية تبرعات تدفع كشرط لقيد أو قبول التلميذ بالمدرســـة ، وبذلـــك تهـــرب المدرسة من قانون التعليم الخاص الذى يمنع جمع التبرعات ، بينما قانون الجمعيـــات يجيز ذلك .

وأشار سامى فهمى إلى أن الرسوم الدراسية بلغت بإحدى المـــدارس ٣ آلاف دولار بالحضانة و ٤ آلاف بالابتدائى و ٥ آلاف بالإعدادى ، وتضاف إلى هذه الرســـوم التـــى تحصل بالعملة الصعبة رسوم للأنشطة ولوسائل المواصلات . هـــذه المدرســـة هـــى " المدرسة الأمريكية الدولية " بمدينة نصر ، ويتساءل المحرر بحق : هل يستطيع أحد أن يدفع رسوما سنوية تعادل ما قيمته حوالى ١٦ ألف جنيه لتعليم ابنه بخـــلاف الرســـوم الأخرى ؟ والتساؤل لم يكن موفقا ، فالإجابة معروفة بالإيجاب وإلا لم توجد المدرسة . والغريب أن المحرر عندما سأل مسئولين بالوزارة عن هذه المدرسة تبين أنها خارجة عن نطاق السلطة الحكومية رغم وجودها على أرض مصر !

وساق المحرر أمثلة لمدارس أخرى ، تكرر ما سبق أن أشرنا إليه وأوضحناه عدة مرات خاصا بالتبرعات ، ومن أمثلة المدارس التى تتبـــع جمعيـــات مســـجلة بـــوزارة الشئون الاجتماعية مدرسة المنارة الخاصة بمدينة نصر والتىتتبع جمعية منارة الإيمان للثقافة والتربية ، وهناك جمعية " أصدقاء مدارس سان جورج " ، وواضح من الإســـم علاقتها بالمدارس المعنية . وقد برر مدير المدرسة " موريس عبد الملك " الأمر بـــأن المدرسة لا تحصل إلا الرسوم المقررة ، أما الجمعية فقد شكلها أولياء الأمور والمبالغ التى تحصلها الجمعية لا دخل للمدرسة بها !! ويتم الإنفاق منها على الأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية لطلاب المدرسة فى جميع المراحل .

وفى جريدة العربى ، فى عددها الصادر فى ١٩٩٦/١١/٢٥نشرت " فاطمة النمـــر" تحقيقا صحفيا يدور حول معظم مظاهر الابتزاز - التى أفضنا فيهـــا - فـــى الســـنوات السابقة ، مع تزايد المبالغ بطبيعة الحال الخاصة بكل بند من بنود الإنفاق على تعليـــم الأبناء بالمدارس الخاصة . وربما الجديد هنا أنه فى مدرسة " سانت كلـــير " بمصـــر الجديدة - كما تشير المحررة - يتم تحصيل ٣٩٥ جنيها من تلميذات المرحلة الإعدادية

مقابل الكتب المدرسية التى يشتريها أولياء الأمور من مخازن الوزارة ب١٥٠جنيهـا ، أى بفارق ٢٤٥ جنيها ٠

ومثال آخر تسوقه المحررة أن المدرسة تبيع " التراك سـوت" وهـو زى التربيـة الرياضية بمبلغ مائة جنيه وخبراء الملابس يؤكدون أن بدلة التدريـب هـذه لا يزيـد سعرها على ٤٠ جنيها بسعر الجملة من المصانع ! كما دفع التلاميذ خمسـة جنيهـات لشراء سبورة بيضاء يستخدمها الطلاب من خلال أقلام خاصة تشبه أقلام الفلوماسـتر، وكان أولياء الأمور قد سبق أن دفعوا سبعمائة جنيـه للمصروفـات ٠ ولمـا سـألت المحررة مديرة مدرسة سانت كلير أنكرت فى البدايـة رقـم ال٣٩٥ فلمـا واجهتهـا بالإيصال الدال على ذلك أجابت أن هذا المبلغ يكون تحت الحساب ويتم تسويته مع سداد القسط الثانى من المصروفات ٠ وأضافت أن هذا المبلغ يشمل الكتب العربيـة والكتـب الأجنبية – إنجليزى وفرنسـى – وشـرائط كاسـيت والأدوات المكتبيـة ، وأن إدارة المدرسة لابد أن يكون لها هامش ربح لا يقل عن ١٥٪ ٠ وأكـد آبـاء للمحـررة أن شرائط الكاسيت أكذوبة ، حيث لا يتم توزيعها مع الكتب ، وأنهـم لا يريـدون شـراء الكراسات والأدوات الكتابية من المدرسة لارتفاع أسعارها عن المكتبات العاديـة ، وأن سعر الكتب العربية والأجنبية بالفعل هو ١٥٠ جنيها فقط !

انحرافات وسوء استغلال :

ولعل هذا الجزء الأخير يحدد قدرا كبيرا من الإجابة عن التساؤل الرئيسـى الـذى صدرنا به هذا الجزء كله عن المدارس الخاصة ، فها هنا نجد أمثلة متعددة لانحرافـات وسوء استغلال :

فقد نشر محمد امبابى بجريدة مايو فى عددها الصادر فـى ١٩٨٦/٢/١٠ تفسـيرا للقرار الذى أصدره منصور حسين بحل جميع مجالس إدارات المدارس القومية علـى مستوى الجمهورية وإعادة تشكيل الجمعيات التعليمية الموجودة بكل مدرسة ٠ وقبل أن يبين المحرر الأسباب قدم لنا إفادة تاريخية مهمة تلقى الضوء علـى نشـأة المـدارس القومية ٠

فالمعاهد القومية كانت فى الأصل مجموعة من المدارس الخاصة المملوكة لـوزارة التربية والتعليم والتى آلت ملكيتها إليها بطريق الشراء مـن الحراسـة علـى أمـوال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، ثم أنشئت عام ١٩٥٧ شركة مساهمة مصرية اشترت هذه المدارس من الوزارة ، إلا أنها عجزت عن الوفاء بباقى الثمن فتقرر حل الشـركة وتصفيتها واستردت الوزارة هذه المدارس ٠ وفى ٢٨ مايو ١٩٦٨ تأسست الجمعيـة التعاونية التعليمية للمعاهد القومية طبقا لأحكام قانون الجمعيات التعاونيـة رقـم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣، وباشرت نشاطها التعليمى عن طريق المـدارس المذكـورة ، إلا أنهـا أصيبت بعجز مالى شديد الأمر الذى أدى إلى توقفها ، ثم صدر القرار الـوزارى رقـم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٣ بحلها ٠ وفى عام ١٠٧٣ تأسست جمعيات تعاونية تتولى كل منها مدرسة من مدارس المعاهد القومية ٠

ونقل المحرر عن وزير التعليم منصور حسين التفسير الخاص بالحل بأن الـوزارة قد لاحظت أن هذه الجمعيات تتعثر فى تحقيق الهدف المنشود منها بسبب القصور فـى تشكيلها وتشكيل مجالس إدارتها ، فقد تبين أن معظم الأعضاء فى الجميعات ومجـالس الإدارات ليسوا أولياء أمور شرعيين أو زالت عنهم هذه الصفة لأى سبب من الأسباب ، ومن ثم لا يهتمون بالعملية التعليمية ، ولا يعملون علـى الارتقـاء بـالمدارس إلـى المستوى التربوى اللائق٠ وبعض الأعضاء يهتمون بمصـالحهم الشـخصية بصـرف النظر عن مصلحة المدرسة والرأى العام لأنهم يتدخلون فى تعيين مدير معين للمدرسة أو إعادة مدرس معين للعمل بالمدرسة وذلك بحكم القرابة أو الصداقة ٠

ونشرت الوفد فى ١٩٨٦/٢/٦رسالة من د٠ صفوت مهنا نائب رئيس مجلس الآباء والمعلمين بمدرسة أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة ، قال فيها أنه فى يوم ٤ فبراير ١٩٨٥ تصدى مجلس الآباء فى اجتماعه لوقف تدخل أصحاب المدرسة فـى شـئونها التعليمية والتربوية ، وتصحيح الأوضاع التى أدت عدم الاستقرار فى الدراسة ومنهـا تغيير إدارة المدرسة - بمزاج أصحابها - ٤ مرات خلال عام واحد ٠٠ وكان يـتزعم هذا التصدى أحد أولياء الأمور وعضو بارز فى مجلس الآباء ٠لكن هذا العضو فوجىء بعد خروجه من المدرسة بواحد من أصحاب المدرسة يتعقبه فى سيارة أجرة يقودهـا ،

ويقطع عليه الطريق فى مكان خال واعتدى عليه اعتداء همجيا ووحشيا ، تأديبا له وتهذيبا بعد تصديه لأصحاب المدرسة ، وحرر بذلك محضر جنحة بقسم النزهة .

وفى عددها الصادر فى ١٩٨٧/١١/١٥ نشر قسم التحقيقات الصحفية بجريدة الأهرام يتابع ما كان قد سبق أن أثاره بشأن الأخطاء الغريبة فى كتاب العلوم باللغة الإنجليزية الذى كان مقررا على مدارس اللغات (السنة الخامسة ابتدائى) والذى أصدرته وزارة التربية . ومن الغريب أن تشير الجريدة إلى تصريح لوزير التعليم بشأن توافر عنصر العمد فى الأخطاء التى وقعت فى طباعة الكتب ، إذ أن هذا يعنى أن هناك أيد خفية تعمل على عرقلة تطوير العملية التعليمية وعلى تدمير ثقافة أطفالنا ودفعهم بدافع الربح الحرام إلى اللجوء للكتاب الخارجى والابتعاد عن استخدام الكتاب المدرسى الرسمى .

وقد أشار المسئولون بالمدارس الخاصة إلى أن إدارات هذه المدارس تحملت وحدها الخسائر المادية نتيجة وقوع أخطاء فى الكتب والتى امتدت إلى معظم كتب المواد وذلك بشراء كميات جديدة من الكتب خالية من الأخطاء المطبعية المتكررة ، بالإضافة إلى الأخطاء العلمية الجسيمة فى كتاب العلوم للصف الخامس ابتدائى المشار إليه . وفى كتاب الرياضيات للصف الثالث ابتدائى تداخلت الصفحات واقترن الإنجليزى بالفرنساوى ! وفى مدرسة نوتردام الخاصة رفض أولياء الأمور استلام معظم الكتب التى بها الكثير من الأخطاء والعيوب والتى امتدت إلى كتب اللغة العربية أيضا .

وقد حذر د. عبد العزيز القوصى فى حديث له مع (خميس البقرى) فى نفس العدد من الأهرام من خطورة الأخطاء فى الكتب المدرسية ، فهى ليست مجرد جهد ضائع ولكنها إضرار بليغ ، ذلك أن الكلمة المطبوعة المنشورة لها قوتها فى سلبها وفى إيجابها . أما الكلمة المنطوقة فليس لها نفس القوة ، ونتيجة لذلك أن تصويب الخطأ بعد ذلك يكون فى غاية الصعوبة ، والذين ينطقون اللغة نطقا سيئا بسبب انطباعاتهم السيئة الأولى يصعب عليهم التخلص منها فيما بعد .

وأشار التحقيق إلى مشكلة النقص الحاد فى مدرسى المـــواد باللغـــة الإنجليزيـــة – وكذلك بالفرنسية – ، ومن هنا قامت مدرسة بيبى جاردن بإلحاق عـــدد مـــن مدرســـى المواد بدورات مكثفة خلال عطلة الصيف بالمعهد البريطانى ٠

وكشف محمد امبابى فى أحد تحقيقاته الجريئة التى تعودناها منه ، فى أخبار اليوم ، بعددها الصادر فى ١٩٩٠/٢/٢٤ عن مخالفات خطيرة فى مـــدارس النصـــر بمصـــر الجديدة ، فمن ذلك زيادة أجور السيارات على الطلبة بالرغم من رفض الإدارة التعليمية بمصر الجديدة ، وعدم توريد المبالغ التى حصلت بالزيادة ٠ ويؤكد امبابى أنه وصـــل الأمر بأحد المسئولين فى المدرسة ، وهو موجه أول التربية الاجتماعية بإدارة مصـــر الجديدة ونائب مدير لمدارس السابق ، أنه حصل على تبرع من صاحب إحدى شـــركات الملابس يبلغ ١٥ الف جنيه ولم يقم بتوريده للمدرسة ولم يسجل بالدفاتر الرســـمية ، وفى نفس الوقت ادعى شراء موكيت بمبلغ ٩ آلاف جنيه وأشـــياء أخـــرى لـــم تثبـــت بالسجلات ٠ونفس الشخص حصل على تبرع من أحد المواطنين قيمته تسعة آلاف جنيه بحجة شراء تليفونات فورية ولم يتم تركيب هذه التليفونات ٠٠ وأمور أخرى مماثلة ٠

كذلك يشير امبابى إلى ناظرة الحضانة التى قامت هى الأخرى بجمع تبرعـــات مـــن أولياء الأمور ، مادية ، وعينية ، بل إنها اشتركت فى بعض الأحيان فى شراء التـــبرع العينى ، ولم تقدم فواتير الشراء ولم تورد ما حصل من تبرعات ، بل أخذت تنفق منـــه كما شاءت ٠ حتى وكيلة المدرسة الابتدائية ، قامت بتحصيل مبلغ ثمانية آلاف جنيـــه من بعض أولياء الأمور كتبرعات ، ولم تسلمها للمدرسة وادعت أنها سلمتها لنـــاظرة الحضانة ٠وأشياء مماثلة بالنسبة لناظرة الإعدادى ووكيلة الثانوى !

وامتدت يد الانحراف إلى الامتحانات ، وأكدت – فيمـــا يـــروى امبـــابى – الأوراق لامتحان اللغة الإنجليزية لأحد طلاب الصف الأول الثانوى أن الطالب حصـــل علـــى ٣٦ درجة من ١٢٠ وتم رفعها إلى ٤٠ درجة دون وجـــه حـــق ٠ وفـــى امتحـــان اللغـــة الإنجليزية " مستوى رفيع " تبين أن نفس الطالب حصل على ٩,٥ من ٥٠ درجـــة تـــم رفعها إلى ١٣ درجة بدون وجه حق٠٠ وحالات أخرى مماثلة٠

وأكد امبابى على أن المديرة السابقة كان لها الجانب الأكبر فى المخالفات حيث ثبت أنها كانت تقبل أطفالا بحضانة المدرسة من غير المتقدمين للالتحاق بها وغير الواردة أسماؤهم بكشوف التنسيق بالحضانة ودون سند من القانون ، وكذلك قبول تبرعات من أولياء الأمور مقابل قبول أبنائهم بحضانة المدرسة ، ولم يتم إيداعها بحساب المدرسة . كما أشار المحرر أيضا إلى ثبوت مسئولية المديرة عما شاب أوراق الامتحانات فى أعوام ٨٨/٨٧ و ٨٩/٨٨ من مخالفات وتغيير الحقيقة حيث ثبت توقيعها على كشوف الرصد الأصلية بصفتها مديرة عامة للمدارس ، مع عدم استيفاء هذه الكشوف من البيانات وتوقيعات من قاموا بتحريرها ومراجعتها ، وبالرغم من ظهور العبث والكشط والتغيير بها وعدم متابعة اعتماد النتيجة من الإدارة التعليمية فى امتحانات الدور الثانى خلال العامين السابقين . . إلى غير ذلك من مخالفات .

ولما أشار " يسرى موافى " إلى بعض المخالفات فى مدرسة ليسيه الحرية بباب اللوق ، ورد رئيس مجلس الإدارة على هذا - على يد محضر !- مفندا له ،إلا أن أولياء أمور ، بعدما نشر عن المخالفات طالبوا فى العديد من برقياتهم التى قال المحرر أنها انهالت على الأهرام بنشر باقى الحقائق التى أوردوها فى شكواهم . وذكر المحرر أنه وردت إليه بعض المستندات تصل إلى ١٣ مستندا يضعها تحت أمر المسئولين للتحقيق فيها للتأكد من مدى صحتها .

وأغرب ما يمكن أن نقرؤه ، ما جاء فى عدد الأهالى بتاريخ ١٩٩٨/٧/١ عن مليونير يتاجر فى كل شىء من الألومنيوم وشيش الحصيرة والأثاث والمشاتل ومبيد الحشرات . . . إلى المدارس الخاصة ، والمثال المشار إليه فى تحقيق " محمد حمدينو" خاص بمدرسة الأورمان الثانوية الفندقية بالعجمى بالإسكندرية ، إذ روت " آمال ثابت أحمد " مدرسة المواد التجارية بالمدرسة أنها تعمل منذ أربع سنوات ، ومنذ الأيام الأولى لعملها اكتشفت سوء أحوال الطلاب الملتحقين بالمدرسة حيث ضمت نوعيات رديئة من الطلاب ممن لفظتهم المدارس الحكومية لسوء مستواهم وأخلاقياتهم . نتيجة لذلك فقد كانوا يرتكبون كثيرا من الحوادث المؤسفة وغير الأخلاقية مع المدرسات والمدرسين ومع بعضهم أثناء الدراسة ، مثل تبادل الألفاظ البذيئة وشرب الممنوعات ، وعندما

كانوا يشكون للإدارة أو يحاولوا اتخاذ إجراء معهم ، كان الرد دائما أننا فى حاجة إليهم لأن أسرهم تدفع الكثير للمدرسة .

ومن جهة أخرى أشار المحرر إلى تقدم عدد من أولياء الأمور بشكاوى للمسئولين قالوا فيها إن هناك تلاعبا فى امتحانات مدرسة الأورمان التى يتم وضعها بالمشاركة مع مدرسة العامرية التجارية للبنات ، حيث تم وضع أسماء المدرسين واضعى الأسئلة فى ورقة الأسئلة وكجزء من السؤال باعتبارهم أصحاب شركات ومؤسسات ، ثم يقوم عدد من السماسرة بالاتصال بأولياء أمور الطلاب لتعريفهم بأنهم واضعو أسئلة الامتحانات كلها ، ويتفقون معهم على بيعها لهم ، وذكر المحرر أن لدى جريدة الأهالى صورة من ورقة الأسئلة المتضمنة أسماء المدرسين واضعى تلك الأسئلة ، وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل فى مصر !

ولعل أفجع ما يمكن ذكره ، هذا الذى أشار إليه د.عبد العظيم رمضان فى مقال له بالأهرام بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٩ ، فقد توجهت مدرسة اللغة الفرنسية " نورهان محسن طه " مع زوجها وصديقة لها مع زوجها إلى مدرسة خاصة بطريق الإسماعيلية مملوكة لوالد الزوجلتناول طعام الغداء باستراحة المدرسة ، وإذا بالزوج يتوجه إلى غرفة النوم لاحضار مشروبات كحولية (!!) ، وعندما تبعته زوجته وصديقتها وزوجها شاهدوه يحمل مسدسا (تبين أنه غير مرخص ولوالده) ، وبطريق الخطأ انطلقت رصاصة من المسدس إلى رأس زوجته فأردتها قتيلة فاقدة الحياة !

ويعقب كاتبنا على هذا بأن هذا يحدث فى مدرسة يتلقى فيها أبناؤنا وبناتنا العلم والتربية والتقويم ! ويتعاطى أصحابها المشرفون عليها الخمر ، ويحرزون السلاح غير المرخص والذخيرة ويتصرفون هذه التصرفات الرعناء ، ويظهرون الاستهتار بالحياة إلى الحد الذى ينتهى بتلك المأساة الحزينة . ويصدر الحكم الذى تعلنه الصحف يوم ١١ أغسطس بمعاقبة الزوج القاتل بالسجن سنة مع الشغل والنفاذ لارتكابه جريمة القتل الخطأ لزوجته ، وبمعاقبته سنة أخرى مع إيقاف التنفيذ وثلاث سنوات لارتكابه جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص ، وحبس والد الزوج (صاحب المدرسة) ستة أشهر مع وقف التنفيذ وثلاث سنوات لإحراز سلاح بدون ترخيص !! ومن هنا طالب د.

رمضان وزير التربية بضرورة المبادرة إلى إغلاق هذه المدرسة أو وضعها تحت إشراف الوزارة ، بعد ما ثبت من عدم أهلية أصحابها لإدارتها من واقع الأحكام الصادرة عليهم .

ولعلنا بحاجة إلى أن نكرر ما سبق أن بدأناه فى مقدمة الجزء الحالى من أن استثمار فرد أو مجموعة لأموالهم فى إقامة مشروع تعليمى أمر مشروع اجتماعيا وقانونيا وتربويا ، لكن المشروع التعليمى يختلف اختلافا بينا عن أى مشروع اقتصادى آخر ، فهو يتناول بشرا ، وينصب على قيم واتجاهات ، ويتجه إلى عقول وقلوب ومشاعر وأجسام ، مما لابد معه من إحاطته بقدر كبير من الضوابط والشروط التى تكفل عدم تحوله إلى عملية استغلال بشع ، إذ أن خسارة الناس هنا لن تكون فقط فى أموال دفعوها بغير حق وإنما ، ربما ، فى شخصيات أبنائهم ، أغلى ما يملكون ، وأغلى ما يملك الوطن .